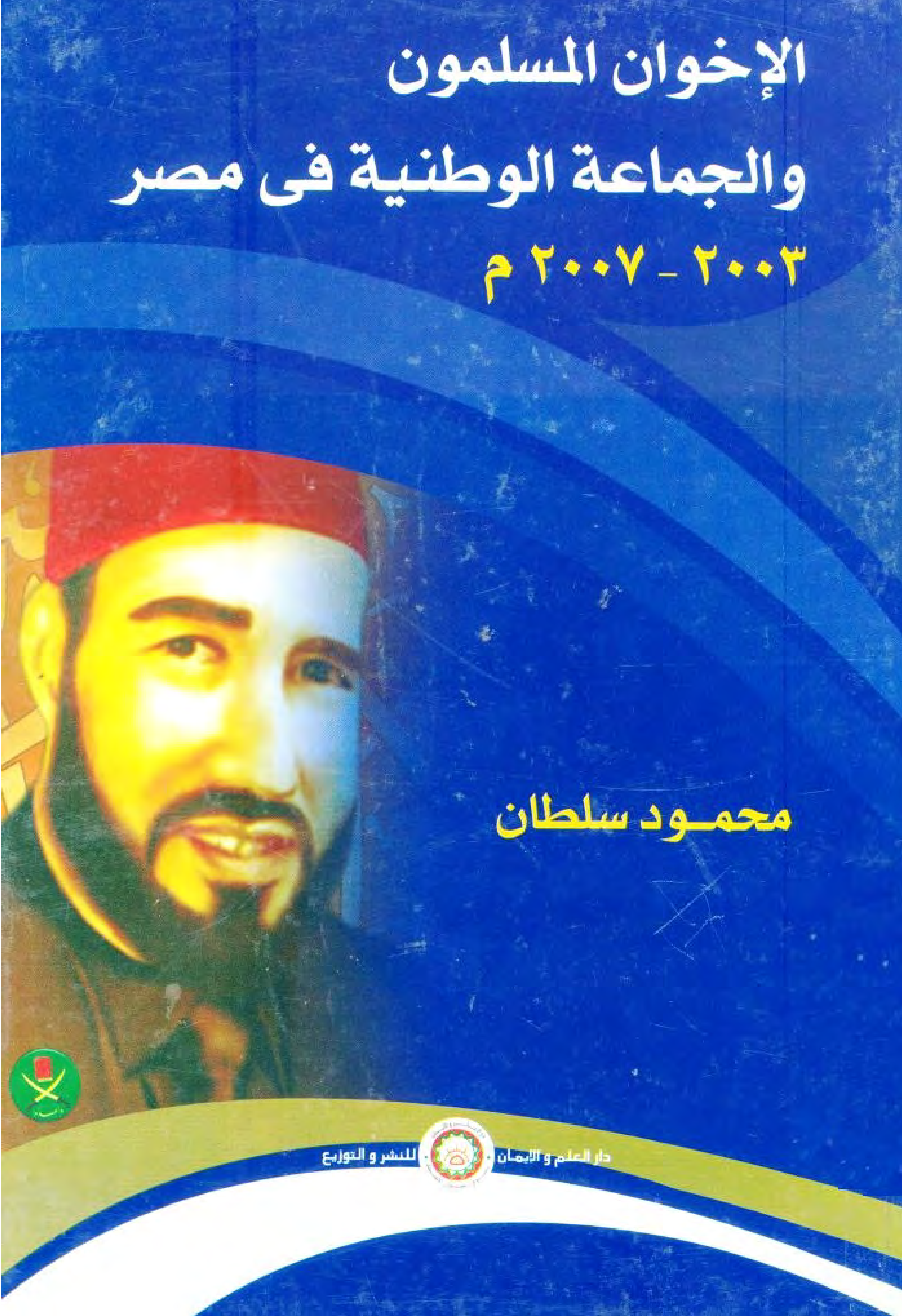
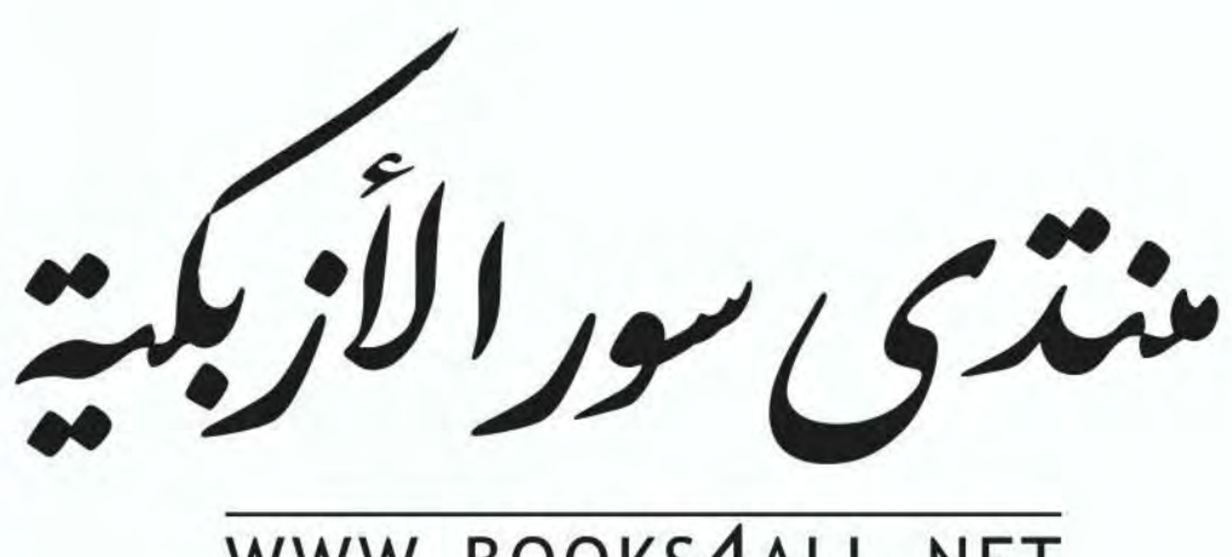

الإخوان المسلمون
والجماعة الوطنية فى مصر
٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ م
محمود سلطان
دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الإخوان المسلمون والجماعة الوطنية في مصر ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٧م

محمود سلطان

العلم والإيمان للنشر والتوزيع

٩٦٠,٣
م . س

محمود سلطان .

الإخوان المسلمون والجماعة الوطنية في مصر ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٧م/

محمود سلطان.- ط١.- دسوق : العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.

٩٦ ص ؛ ٢٤سم.

تدمك : 9 - 187 - 308 - 977

١. الإخوان - تاريخ - العصر الحديث. أ - العنوان

رقم الإيداع : ٥٣٩٧ / ٢٠٠٨.

الناشر : العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة

هاتف : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ - ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ فاكس: ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١

E-mail: elelm_aleman@yahoo.com
elelm_aleman@hotmail.com

حقوق الطبع والتوزيع محفوظة

تحـذيـر:

يحظر النشر أو النسخ أو التصوير أو الاقتباس بأى شكل

من الأشكال إلا بإذن وموافقة خطية من الناشر

2009

الفهرس

تمهيد

كانت "التهمة" التي تلاحق الإسلاميين حيثما كانوا وأينما حلوا، هي أنهم لا يملكون مشروعا أو رؤية لـ"إدارة الدولة". كانت التساؤلات التي دأب خصومهم على طرحها تتمحور حول ما إذا كان للإسلاميين مشروع سياسي أو اقتصادي، على نحو يثير الشكوك في قدرة التيار الإسلامي على إبداع رؤيته الخاصة في التعاطي مع قضايا الحكم والدولة! والحال أن الأنظمة السياسية العربية "المتوجسة"، من أية قوى أخرى تنافسها الولاء والشرعية، لم تمهل أية جماعة إسلامية الوقت الذي يتيح لها التعبير عن حضورها السياسي والحضاري، إذ لم يكن للإسلاميين مكان لا في البرلمان ولا في الأحزاب ولا حتى في المدارس والجامعات، وإنما حلوا ضيوفا دائمين على السجون والمعتقلات ، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى تراجع "الخبرات السياسية" عند الإسلاميين وانحسار خبراتهم في "الجانب الأمني" فقط.

كان الفارق بين التيارين الإسلامي والعلماني، هو أن الأول كان ينطلق من قناعاته التاريخية بأن لـ"الديمقراطية" ثمنا، فيما كان الثاني يركن إلى التثاؤب باعتبارها "منحة" من الدولة، ولعل ذلك يفسر لماذا اكتظت السجون والمعتقلات على مدى نصف قرن في مصر بالإسلاميين وحدهم، فيما رفل المناضلون العلمانيون في نعيم المناصب الرسمية الكبرى بالدولة. ومن المفارقات بالغة الدلالة أنه في الوقت الذي كان العلمانيون يتمترسون فيه داخل أطر جامدة من أفكار عصر التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بأوروبا، وينزلونها منزلة التقديس والعصمة، كان الإسلاميون أكثر القوى السياسية وعيا بمقتضيات إعادة النظر والمراجعة، ويتعاطون مع الآراء الفقهية أو الفكرية أو الحركية

وفقا لواقعها السياسي والحركي المتغير، وهو ما عبرت عنه أدبيات حملت عناوين جديدة لم يألفها المسلمون من قبل مثل : "فقه الحركة"، "فقه الخلاف"، "فقه الواقع" وغيرها، ولم يتردد الإسلاميون في مراجعة مواقفهم النضالية، ونزعات التصادم مع السلطة والمجتمع مثل إعلان ثمانية من أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية في مصر (من داخل السجن)، وقف العنف في يوليو عام ١٩٩٧، ثم تأييد قيادات الخارج لها في ٢٤ مارس عام ١٩٩٩ ، بعد حادث الأقصر الدامي، وتتويج هذه المبادرات بمراجعة فقهية شاملة للكثير من المفاهيم التي كانت تستند إليها الجماعة الإسلامية في تسعينيات القرن الماضي (العشرين)، من خلال أربعة كتب تحت عنوان "سلسلة تصحيح المفاهيم" تكونت من ٦٠٠ صفحة، و هي: "مبادرة وقف العنف رؤية ونظرة واقعية"، "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء" و"النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين".وفي غضون ذلك كان الإسلاميون خارج السجن يعيدون النظر في قضية "تحريم المشاركة في الانتخابات العامة"، وفي قضية أخرى وثيقة الصلة بالأولى وهي " تحريم تأسيس أحزاب سياسية"، وهي قضايا كانت جل التيارات الإسلامية النضالية - في مراحلها البكر- قد حسمت أمرها بـ"تحريم هذه وتلك"، غير أن الاجتهادات الجديدة في أواخر التسعينات انتهت إلى جوازها، وتقدمت شخصيات تنتمي لحركة الإخوان المسلمين بتأسيس "حزب الوسط" وأخرى تنتمي إلى التيارين السلفي والجهادي بتأسيس حزبي "الشريعة" و"الإصلاح"، رفضت الحكومة المصرية الاعتراف بها جميعا متذرعة بأنها "أحزاب دينية"، رغم أنها كانت تهدف إلى مساعدة الدولة في تحويل "المناضلين الإسلاميين" من خبرة " الخروج المسلح" إلى خبرة جديدة اصطلح بعض الإسلاميين على تسميتها"الخروج السياسي"، ويقصدون به الانضواء تحت مظلة "المعارضة

السياسية" الشرعية من خلال الانتظام في أطر يعترف بها قانون تشكيل الأحزاب في مصر!. وظل الحال على هذا النحو بين الحكومة من جهة والإسلاميين من جهة أخرى الأول يغالي في مواقفه المتشددة إزاء دعاوى الإصلاح، والثاني لا يفتر حماسه للتجديد والمراجعة ونقد الذات، إلى أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، ووضعت واشنطن بعدها أجندتها الخاصة للإصلاح السياسي في العالم العربي، وخطت خطى جسورة للتعبير عن جدية رغبتها في هذا الإصلاح، بلغت حد إثارة الذعر في قلوب بعض الحكومات في العالم الإسلامي، وذلك بغزوها العراق وإسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، وإلقاء القبض عليه، وعرضه بصورة مهينة وذليلة أمام كاميرات الصحافيين ووكالات الأنباء، ثم تبنيها لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"، والذي عرضته على قمة مجموعة الثمانية التي عقددت في جورجيا في يونيو ٢٠٠٤ ، وتزامن ذلك مع مبادرات مشابهة لـ"الإصلاح السياسي في العالم العربي"، تتبناها دول ذات ثقل ووزن كبيرين في الإتحاد الأوروبي. وبات القادة العرب . ولأول مرة في التاريخ العربي المعاصر محاصرين بضغوطات دولية لا قبل لهم بها من قبل، تضعهم أمام خيارات بالغة الصعوبة على مستقبلهم السياسي، وسارع بعضهم بالإعلان عن "وعود" بالإصلاح، فيما شرع البعض الآخر من بينهم النظام السياسي المصري، بإجراء إصلاحات وصفت بـ"الشكلية"، مثل تأسيس مجلس قومي للمرأة وآخر لحقوق الإنسان، وإلغاء بعض قرارات الحاكم العسكري، و إلغاء عقوبة الحبس للصحفيين في قضايا النشر. فيما عبر الرئيس مبارك في مؤتمر صحفي عقده ورئيس الوزراء الإيطالي بروما في ٢٠٠٤/٣/٥ ، عن مخاوفه من إجراء إصلاحات جوهرية محذرا من "أن الحرية والديمقراطية الفوريتين يمكن أن يكون لهما وقع الزلزال في بلادنا" مذكرا بـ"المأساة الجزائرية"، حيث أدى انتصار جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجولة الأولى من

الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ إلى تدخل الجيش، ودخول الجزائر في دوامة العنف الدامي بين السلطة من جهة والإسلاميين من جهة. وهو ما اعتبره المراقبون انحيازا مصريا رسميا إلى "الجمود السياسي"، والاكتفاء بتلك الإصلاحات "الشكلية"، على سبيل المزايدة بها أمام الضغوط الدولية التي ما انفكت تطالب بالإصلاح. وفي الوقت الذي كانت فيه القيادة السياسية المصرية تبحث عن شركاء أوروبيين يشاطرونها تلك المخاوف، كانت القاهرة على موعد مع حركة الإخوان المسلمين، التي تقدمت . من خلال مؤتمر صحفي عقده مرشدها العام محمد مهدي عاكف بمقر نقابة الصحفيين المصريين في ٢٠٠٤/٣/٣ . بوثيقة تضمنت رؤيتها الخاصة للإصلاح، بعنوان "مبادرة المرشد العام للإخوان المسلمين حول المبادئ العامة للإصلاح في مصر" أكدت خلالها على احترامها لمبدأ تداول السلطة وحرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر الدينية لأتباع جميع الأديان السماوية، وكان أبرز ما فيها هو تحويل منصب رئيس الجمهورية إلى منصب شرفي. "فلا يترأس أي حزب سياسي ويكون بعيدا كل البعد عن المسؤولية التنفيذية للحكم"، كما اشترطت أن يتولى منصبه لمدتين بحد أقصى.

والحال أن المبادرة الإخوانية جاءت متأخرة كثيرا عن شقيقاتها من الحركات الأخرى التي أشرنا إليها فيما تقدم، بل ربما جاءت على غير ما كان متوقعا، إذ تظل خبرة المجتمع المصري مع أية مبادرة إخوانية في اتجاه الجماعة الوطنية المصرية، غير متفائلة، لما درجت عليه من إعلاء مصلحة التنظيم على أية مصلحة أخرى كما سيأتي بيانه لاحقا ومع ذلك فقد أصابت المبادرة القوى العلمانية والنخبة السياسية الرسمية المصرية بالصدمة، واعتبروها "رسالة" موجهة في الأصل إلى "الخارج" وليس إلى "الداخل"، وأنها جاءت لتلتقي والأجندة الأمريكية للإصلاح خاصة وأنها لم تشر من قريب أو من بعيد إلى

القضية الفلسطينية. وأيا كان الهدف من وثيقة الإخوان، فإنها جاءت في ظرف وضعت فيه القوى السياسية المصرية بما فيه الدولة في حرج بالغ : ففي الوقت الذي بدت فيه الحكومة المصرية وكأنها الطرف الذي يقود القوى المعوقة للإصلاح، ظهرت جماعة الإخوان المسلمين في صورة التيار الذي يرغب في الإصلاح ويملك مشروعا ورؤى تفي بطموحات الرأي العام بالداخل، وقد يستدر رضى واستحسان واشنطن والقوى الحليفة لها بالخارج، في وقت خلت فيه مصر . آنذاك . من أية مبادرة مماثلة لا من السلطة ولا من التيارات السياسية الأخرى التي انقسمت فقط ما بين مؤيد ومعارض للمشروع الأمريكي للإصلاح . فيما كان الخطاب المصري الرسمي يحذر من أن الديمقراطية ستؤدي إلى وصول ما سماه "قوى التطرف" ويقصد الإسلاميين، إلى الحكم، هو ما بدا واضحا أثناء جولة الرئيس مبارك الأوروبية في أوائل مارس من عام ٢٠٠٤، أو من خلال كلمته التي ألقاها في افتتاح "مؤتمر الإصلاح العربي" الذي عقد بالإسكندرية في ٢٠٠٤/٣/١٣ ، وهي المخاوف التي ظلت مهيمنة في تحديد علاقة السلطة بالإخوان من جهة، ملقية بظلالها الكئيبة على الآمال في ولوج المصريين عصر الإصلاح السياسي، وإحالته إلى محض "حلم" بعيد المنال أو على الأقل مؤجل تحقيقه إلى أجل غير مسمى، خاصة وأن الحراك السياسي الذي شهدته مصر منذ عام ٢٠٠٢ م ، كشف عن أن المشهد السياسي المصري بكل تكتلاته وشخوصه واللاعبين الرئيسيين فيه قد باتوا عبئا على "حلم الإصلاح" على نحو ما سوف نستعرضه في هذا الكتاب.

وعلى أية حال فإن "مبادرة" عاكف، كانت بداية تدشين مرحلة جديدة في علاقة الحركة بالدولة من جهة وبالجماعة الوطنية المصرية من جهة أخرى، إذ جاءت متزامنة مع محاولات رسمية "خجولة" أو "حذرة" للتغيير من داخل مؤسسة الدولة ذاتها عملا بسنة

التقاليد السياسية المصرية منذ قرون، مقابل تكوين حركات "نخبوية" جديدة من خارج الأحزاب الرسمية القائمة وتتجاوزها، من حيث "الجرأة" : النزول إلى الشارع مثل "الحركة المصرية من أجل التغيير" المعروفة اختصارا بـ "كفاية" والتي نظمت أول احتجاج رسمي في الشارع في ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٤، أمام المحكمة العليا وسط القاهرة، حيث وقف أكثر من ٥٠٠ رجل وامرأة في صمت ووضع كثيرون منهم ملصقات صفراء على أفواههم أو على صدورهم، مكتوب عليها باللون الأحمر "كفاية"، وبعدها بأشهر ألقي القبض على أيمن نور ليدان فيما بعد في قضية تزوير توكيلات تأسيس حزب الغد بحسب الرواية الرسمية، فيما شهد عام ٢٠٠٥ توالد حركات متعددة تحمل ذات جينات "كفاية" الوراثية، مثل: شباب من أجل التغيير، محامون من أجل التغيير، أدباء و فنانون من أجل التغيير، فضلا عن "انتفاضة القضاة" والتي اختلطت بها المطالب الفئوية بغيرها من مطالب إصلاح النظام القضائي على نحو يحقق له الاستقلال والإشراف الكامل على الانتخابات المختلفة في مصر.

في غضون ذلك تراوح موقف جماعة المسلمين من المشهد إجمالا، ما بين "التراخي" والاكتفاء بالمشاهدة عن بعد، أو المشاركة بحماس حال تعرضها للعتاب والإحراجات من القوى السياسية الأخرى التي كانت تلومها أحيانا وتتهمها بالتواطؤ مع النظام على "الحيوية الجديدة" التي شهدت أقصى نقاط ذروتها في عام ٢٠٠٥ في أكثر الأحيان.

والحال أن الحراك السياسي المصري الذي بدأ كرد فعل على أوضاع دولية وإقليمية جديدة أفرزتها أحداث سبتمبر الدامي عام ٢٠٠١، أحالت جماعة الإخوان المسلمين إلى "جسد شفاف" ولم تعد تلك الكتلة الصماء الغامضة التي لا يكاد يعرف عنها المجتمع شيئا إلا من خلال التكهنات والتخمينات، فصدمة هذا الحراك، نقلت الإخوان كرها إلى دائرة

الإعلام في وقت كانت "الميديا" تتقدم خطوات هائلة وغير مسبوقة وغير خاضعة للسيطرة أو المراقبة وأكبر من إمكانيات الفلاتر الأمنية التي كانت تتحكم في الماضي في كل قنوات تمرير وصناعة المعلومة فضلا عن توجيه وصوغ الرأي العام، إذ لم تستطع الجماعة . في ظلّ هذه البيئة . المناورة أو المراوغة في تحديد شكل مواقفها من كثير من الملفات العالقة المفصلية بشكل قاطع ، سيما موقفها من الدولة، وما إذا كانت تقدم نفسها كـ"سلطة موازية" لها وكذلك موقفها من الجماعة الوطنية المصرية وما إذا كانت تعتبر نفسها جزءا منها أم مستقلة عنها وما يعكسه ذلك بشأن ما استقر يقينا من خيارات في وجدان قيادتها السياسية وما إذا كانت "المغالبة" هي الأكثر ترجيحا أم مالت إلى خيار "المشاركة" في صناعة مستقبل مصر السياسي ؟!

وهي الأسئلة التي يحاول أن يجيب عليها هذا المؤلف من خلال رصد تحليلي لعلاقة الإخوان بالجماعة الوطنية المصرية في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧.

محمود سلطان
القاهرة في: ٢ من صفر ١٤٢٩ هـ
٩ فبراير ٢٠٠٨

الإخوان والجماعات الإسلامية

في مطلع السبعينيات كان ثمة عداء بين الرئيس المصري الراحل أنور السادات من جهة، وبين التنظيم الطليعي واليسار الناصري من جهة أخري، ففي الوقت الذي كان فيه التيار الأخير، يستقي حضوره السياسي، ومن ثم هيبته السياسية من وجوده القوي داخل أجهزة الدولة وثيقة الصلة "برموز" مؤثرة في آليات صناعة القرار في مصر، كان الأول يفتقد إلى قوى مناظرة تسانده في حسم معركته مع تلك التيارات، والتي بلغت حد تهديد سلطته أو الإطاحة به على النحو الذي كشف هو نفسه عنها فيما بعد.

في تلك الأثناء كان السادات وأجهزته الأمنية، تراقب عن كثب، تفاصيل مواجهات كانت تجري بعيدا عن القاهرة. بجامعة أسيوط على بعد ٣٥٠ كم جنوب العاصمة. بين قوي شيوعية نشطة (سببت الكثير من المتاعب للرئيس المصري آنذاك)، وبين جماعة دينية وليدة، ورغم التناقض في بنيتها العقدية الداخلية . بسبب الجمع بين المرجعيتين السلفية والصوفية في تشكيل الوجدان الديني للمنتظمين فيها . إلا أنها استطاعت من الإجهاز على الوجود الشيوعي واليساري بالجامعة، في وقت قصير لعله لفت انتباه واهتمام القيادة السياسية المصرية.

منذ ذلك الحين أدرك السادات أهمية "التيار الديني". كورقة (أو كمعطي سياسي واجتماعي) يمكن توظيفه في التعاطي مع التيارات المناهضة له والحاضنة للفكر الشيوعي ولليسار الناصري، داخل الحكومة أو بالمؤسسات الإعلامية والتعليمية، وعندما نجحت هذه الورقة في مطاردة الناصريين حتى باتوا غير قادرين على التواجد في دائرة الفعل السياسي أو التأثير على اتجاهات الرأي العام، شرع السادات في توسيع "مساحات هذا التوظيف"

حيث بادر بإدراجها على قائمة آلياته التي حظيت بثقته في قدرتها على إنجاز "أهدافه السياسية" بنجاح، سواء فيما يتعلق بطريقة إدارته لأزماته الداخلية: على النحو الذي أضطلع به كل من المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين في السبعينيات عمر التلمساني والداعية الإخواني السابق محمد الغزالي (انفصل عن الإخوان في الخمسينيات احتجاجا على تأسيس الجناح السري)، واثنان من الدعاة المستقلين هما حافظ سلامة وعبد الحميد كشك . بإيعاز من الرئيس السادات . في تهدئة الخواطر وإخماد أحداث ما اعتبر "فتنة طائفية" بالزاوية الحمراء (إحدى ضواحي غرب القاهرة) في يونيو عام ١٩٨١. أو في بناء قنوات اتصال تتيح لبلده حضورا مؤثرا في بؤر التوتر بالعالم الإسلامي: على نحو ما حدث عندما أسند "الملف الأفغاني" إلى مسئول التنظيم الدولي للإخوان كمال السنانيري، وإسناد مهمات سياسية خارجية لبعض قادة الإخوان المسلمين. مثل المهمة التي تكفل بها عمر التلمساني وصلاح أبو إسماعيل، لتخفيف حدة التراشق الإعلامي، بين القاهرة وطهران وأثناء الأزمة الدبلوماسية التي نشبت بينهما، بسبب استقبال القاهرة لشاه إيران. فيما اعتبرته الأخيرة موقفا معاديا لثورتها الإسلامية.

كانت لهذه "الثقة الرسمية" بورقة "قادة العمل الإسلامي" - وغالبيتهم من الإخوان في تفعيل قدرات النظام على المناورة، وانعكاساتها على هامش الحرية الذي اتاحته الحكومة للإسلاميين لاسيما داخل الجامعات المصرية، بعد خروج الإخوان من السجن عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، حيث اتسع هذا الهامش . في إطار الحرب بالوكالة عن النظام ضد اليسار المصري بالداخل أو بالعمل بالوكالة عنه في مهمات سياسية بالخارج . إلى الحد الذي بلغ فيه السماح للطلاب الإسلاميين بعقد ست مؤتمرات عامة بجامعة القاهرة وعندما اعترضت السلطات على عقد المؤتمر العام السابع في مكانه المعتاد داخل الجامعة

في نهاية السبعينيات، بعدما استشعرت خطورة هذا الحشد الطلابي الكبير في ظل مناخ سياسي بات مؤهلا لتنشيط عناصر التنافر والتصادم، بين السلطة من جهة والقوى الوطنية المصرية من جهة أخري. بسبب قضية (شكري مصطفي "التكفير والهجرة" عام ١٩٧٧ ورحلة السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧ واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩. سمح للطلاب الإسلاميين بعقد المؤتمر خارج الجامعة، بمسجد "صلاح الدين" بالمنيل بوسط القاهرة في صيف عام ١٩٧٩.

كانت الحركة الطلابية الإسلامية حتى ذلك الحين، الوعاء الحاضن لكل الانتماءات الدينية بدون تمايز: الإخوان المسلمون (بقيادة عصام العريان وحلمي الجزار وأحمد عمر ومحمود الراوي)، والجماعة الإسلامية (بزعامة كرم زهدي، أسامة حافظ، عاصم عبد الماجد، خالد فكري)، والسلفيون (بقيادة أسامة عبد العظيم)، وحتى بعيد عام ١٩٧٩ كان ثمة تواصل بين التيارات الثلاث من اليسير ملاحظته من خلال التنسيق فيما بينهم في التحضير والدعوة لغالبية الأنشطة ذات الاهتمام المشترك. بيد أن عام ١٩٨٠ شهد منعطفا فارقا في علاقة الإخوان بغيرها من القوي الإسلامية الأخرى داخل الجامعة، عندما نظمت الجماعة الإسلامية بصعيد مصر تظاهرات احتجاجية على منح اللجوء السياسي للشاه الإيراني بمصر (أسفرت عن قتيل وستة مصابين وإلقاء القبض على ستين متظاهرا) ورفض قادة الجماعة وساطة المرشد العام للإخوان آنذاك عمر التلمساني بالنيابة عن النظام لحملهم على التخلي عن معارضة الأخير في ذلك الشأن والقبول بخياراته وشروطه فيما يتعلق بالأزمة "المصرية - الإيرانية". إذ شرعت حركة الإخوان، إثر هذه الأزمة، في الإعلان عن تمايزها من ناحية، وفرض وصياتها على الحركات الإسلامية الأخرى من جهة أخري، لاسيما بعد أن فسرت قيام بعض قياداتها بدور "مبعوث النظام" لفض اشتباكه

مع "أزمات الداخل"، أو مع "ضغوط الخارج"، بأنه دلالة على تعاظم شوكتها من جهة وأن ثمة ترحيبا رسميا .وإن كان غير معلن .بـ "شرعية" سلطتهم الأبوية على مجمل الطيف الإسلامي في مصر من جهة أخري خاصة و أن السادات أعاد "مجلة الدعوة" للظهور في يونيو عام ١٩٧٩، بعد أن صادرها عشية خطاب "معادي للإسلاميين" ألقاه أعقاب عودته من حفل توقيع اتفاقية كامب ديفيد في مارس عام ١٩٧٩، وفي المقابل صدر القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٧٩ الذي حظر نشاط الاتحاد العام لطلاب الجمهورية وتجميد مخصصاته المالية في خطوة فسرت في حينها بأنها تستهدف تهميش نشطاء "الجماعة الإسلامية" اللذين كان لهم الهيمنة على الاتحادات الطلابية: حيث سارع الإخوان .ردا على رفض الجماعة الإسلامية بالصعيد وساطة التمساني ووسط هذه الأجواء التي فسرتها لصالحها .إلى الإعلان عن مبايعة حلمي الجزار أميرا لـ "الجماعة الإسلامية"، رغم أن الجزار لم يكن منتميا للأخيرة، و إنما كان أحد القيادات الطلابية المنتظمة في حركة الإخوان المسلمين !!.

وكانت المفاجأة .التي أثارت دهشة المراقبين .عندما استبعد شعار الجماعة الإسلامية (مصحف وسيف واحد)، وحل مكانه شعار الإخوان المسلمين (سيفان متقاطعان ومصحف)، للإيحاء بأن الجماعة الإسلامية باتت إحدى الأجنحة العاملة تحت راية الإخوان، فيما اعتبر أول عملية "سطو تنظمي"، تتعرض له حركة إسلامية من قبل تنظيم إسلامي آخر!!.

كان هذا المنحي أول انطلاقة اتخذت خطوات أوسع نحو التمايز والتعبير عن "الهوية التنظيمية" وبشكل لا تخطئه العين بينهما، وبخاصة بعدما ردت الجماعة الإسلامية بالصعيد بالإعلان عن مبايعة ناجح إبراهيم أميرا لها، ونظمت المؤتمرات تحت زعامته وأقيمت صلوات العيد خلف إمامته، في الوقت الذي قرر فيه أبو العلا ماضي ومحي الدين

أحمد عيسي، التأكيد على ولائهما للإخوان المسلمين، وبلغ هذا التمايز ذروته إلى حد "الصدام" بينهما في عام ١٩٨٠، عندما أصر الفصيل الممثل للإخوان المسلمين على أن تقام صلاة عيد الفطر جماعة تحت شعار الأخيرة، فيما عبرت الجماعة الإسلامية عن حنقها ورفضها لهذه "الوصاية الإخوانية"، وظلت الأزمة عالقة إلى أن تدخل عمر التلمساني واقترح أن تقام صلاة العيد بالتناوب بين الجماعتين درءا لما اعتبره فتنة بين الإسلاميين وفي غضون ذلك حرص الإخوان على التعبير عن تمايزهم المرجعي عن الجماعة الإسلامية حيث لوحظ ومنذ نهاية ١٩٨٠ تجنب مجلة الدعوة ذكر اسم سيد قطب إلا ما ندر إلى أن قال التلمساني صراحة إن سيد قطب لم يمثل سوي نفسه ولم يمثل الإخوان المسلمين على الإطلاق".

أسفر هذا التمايز في نهاية الأمر عن سيطرة الجماعة الإسلامية على جامعات الصعيد وفي المقابل هيمنة غير كاملة للإخوان على جامعة القاهرة إذ كانت الأخيرة حاضنة لنشطاء يمثلون الجماعة الإسلامية (خالد فكري رئيس اتحاد طلاب جامعة القاهرة العام ٨٠/٩٧ ومصطفي حمزة رئيس الجناح العسكري للجماعة الإسلامية وطالب الطب عصام الخولي) وقيادات طلابية جهادية مثل أيمن الظواهري (كلية الطب) وكمال حبيب (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورموز سلفية مثل عبد الفتاح الزيني (كلية الزراعة).

حتى ذلك الحين كانت منظومة القيم داخل الجامعات المصرية ـ التي تأثرت بالتبعية بهذه القسمة بين التيارات الكفاحية والإخوان . تحتفظ بتماسكها وتمثلها لمورثها الثقافي وكان لافتا أن نلحظ اختلال هذه المنظومة بالتدرج (كان أبرزها انتشار ظاهرتي الإدمان والزواج العرفي) بعد تجفيف الجامعات من "الرصيد الطلابي" لتنظمي الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد اللذتين اغتالا الرئيس السادات في أكتوبر العام ١٩٨١ رغم

الانتشار الواسع للإخوان المسلمين لشغل الفراغ الذي خلفته عمليات التجفيف ولعل هذه الظاهرة تفصح عن أن الإخوان كانت تشغلهم المكاسب السياسية على نحو يفوق اهتماماتهم التربوية والاجتماعية ولعل ما يعزز هذا الاستنتاج أنه في الوقت الذي كانت تشكو فيه جل التيارات الإسلامية من قيام الدولة بوضع يدها على مساجد تابعة للأولي وإلحاقها بوزارة الأوقاف لا نكاد نسمع عن شكوى مماثلة صادرة عن حركة الإخوان المسلمين وهي دلالة على أن الحركة كانت . دون أن يلحظ أحد حتى أتضح هذا المنحي مؤخرا . تحيل دورها القيمي والأخلاقي إلى ذيل اهتماماتهم بتخليها عن المسجد (المؤسسة التربوية المعروفة) لتحل محله النقابات والأحزاب والبرلمان وهي مؤسسات قوامها "السياسة" وليس "التربية".

الإخوان
أثناء الأزمة الأمريكية ـ الأفغانية

عقب الهجوم الانتحاري علي الولايات المتحدة الأمريكية، في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، أدلت قيادات معروفة في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بتصريحات لعدد من القنوات الفضائية العربية، وأصدرت الجماعة في إثرها بياناً - جاء متسقاً في مضمونه مع تلك التصريحات - دعت فيه إلي تسليم بن لادن إذا قدمت واشنطن أدلة قاطعة تثبت إدانته في الأحداث الأخيرة.

التصريحات (وكذلك البيان)، كان من الواضح أنها وضعت الجماعة في مأزق شرعي . إذ جاء رأي الجماعة - تسليم ابن لادن - متسقاً مع المطلب الأمريكي، خصوصاً أن البيان لم يحدد ما إذا كانت الجماعة، ترغب في أن يمثل ابن لادن أمام محكمة إسلامية أم أمام قاضٍ أمريكي، وبمعني آخر، لم توضح الجماعة موقفها من أساس المشروعية التي قامت دعوتها التاريخية عليها، وهي إعلاء حكم الشريعة الإسلامية علي أحكام القوانين الوضعية حسب الأدبيات الشائعة للجماعة في هذا الصدد، فإلي أية مرجعية تستند الجماعة في المطالبة بمحاكمة بن لادن. البيان خلا من أية دلالة واضحة علي هوية المرجعية القانونية في هذا الإطار، ما فسر بأن الجماعة لا تمانع في تسليم بن لادن إلي أميركا، ومن ثم محاكمته أمام هيئة قضائية غير مؤسسة علي المرجعية الإسلامية قطعاً، الأمر الذي اعتبره مراقبون مرحلة جديدة في وعي الجماعة تري تغليب السياسي علي الديني ، وربما القبول بالفصل والتمايز بين الدين والسياسة.

موقف الإخوان في القاهرة، جاء متقاطعاً مع موقف طالبان في كابول قبل سقوطها تسليم ابن لادن أو محاكمته حال تقديم واشنطن أدلتها - بيد أن الفارق بينهما كان جلياً وواضحاً، فالأخيرة اشترطت أن تكون المحاكمة داخل أفغانستان أو في دولة عربية أو إسلامية، في حضور مراقبين من منظمة المؤتمر الإسلامي، جاء ذلك في أكثر من تصريح وعلي لسان زعيمها الملا محمد عمر، في حوار أجرته معه جريدة اليوم الجزائرية ونشر في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١.

تطورات المواقف والأحداث كشفت عن أن بيان جماعة الإخوان المسلمين في مصر في ذلك الشأن، لم يكن عفوياً أو تلقائياً، وإنما - باستقراء مواقفها لاحقاً - كان من قبيل الموقف المبدئي الثابت إزاء المطالب الأمريكية: فعلي هامش المشاركة في مؤتمر الحوار الإسلامي - المسيحي الذي عقد في القاهرة من ٢٨ إلي ٢٩ من أكتوبر ٢٠٠١ ، أدلي الدكتور يوسف القرضاوي - وهو المرجعية الفقهية الرئيسية لحركة الإخوان المسلمين المصريين بتصريحات لمراسلي الصحف العربية (٢٩/١٠/٢٠٠١)، دعا خلالها أسامة بن لادن إلي تسليم نفسه إلي ما سمّاه محكمة دولية ، من دون أن يفصح إذا ما كانت تلك المحكمة الدولية إسلامية أو أمريكية أو بريطانية. وفي هذه المرة أيضاً لم تكن إجابة القرضاوي عفوية، إنما كانت مصاغة بوعي، فعندما حاصرته أسئلة الصحافيين عما إذا كان ابن لادن سيجد محاكمة عادلة، أعرب عن أمله في توافر مقومات العدالة لهذه المحكمة بحسب قوله، من دون أن يشير تلميحاً أو تصريحاً إلي ضمانات هذه العدالة : هل هي العدالة الإسلامية أم العدالة الأمريكية؟!!

هذه التصريحات عندما تصدر من رجل سياسة لا تثير دهشة أحد، أما عندما تصدر من رجل دين في منزلة لها احترامها داخل (أو خارج) حركة الإخوان المسلمين ، فمن

الطبيعي أن تثير استغراب (وربما غضب)، قطاع واسع سواء من الإسلاميين الحركيين أو الأوساط الإسلامية إجمالاً.

وتسببت توابع الزلزال الأمريكي/الأفغاني في تتابع إحراجات "دينية" لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وضعتها في صدام مع المشاعر العامة في المجتمع الإسلامي عندما أصدر القرضاوي فتوى جديدة، تجيز للجندي الأمريكي المسلم، أن يقاتل إلي جانب القوات الأمريكية في أفغانستان، إذا كان رفضه المشاركة سيفضي - بحسب ما جاء في الفتوى - إلي فقد وظيفته أو تجريح جنسيته الأمريكية!!

إذ فسر عددٌ كبير من الإسلاميين، بمن في ذلك مراجع دينية كبيرة في الخليج ومصر ولبنان والمغرب العربي الفتوى بأنها جعلت الوظيفة (أو الجنسية) الأمريكية أعظم حرمة من دماء المسلمين . فضلاً عن أنها - أي الفتوى - اعتبرت، من وجهة النظر السابقة أيضاً افتئاتاً علي التجربة الأمريكية ذاتها إبان الحرب الأمريكية علي فيتنام، عندما رفض مواطنون أمريكيون المشاركة في تلك الحرب.

تأتي هذه المواقف والرؤى الإخوانية في إطار السياق العام، للتحولات التي طرأت علي خيارات الحركة منذ الربع الأخير من القرن الماضي (العشرين)، في كيفية التعاطي سواء مع الداخل الإسلامي أو مع نظم الحكم القائمة من جهة ومع القوي الإقليمية والدولية من جهة أخري. إذ بدا من رصد تعاطيها مع الأحداث المختلفة تضخم الشعور بأن شرعيتها التاريخية (تأسست الجماعة العام ١٩٢٦)، أصبحت مهددة، من قبل حراك إسلامي جديد، الأمر الذي جعلها تندفع في مواقف بدت لدي فصائل إسلامية أخري نوعاً من فرض الوصاية أو بالأحرى سلطتها الأبوية علي الفصائل الإسلامية كافة، بحيث أصبح من الصعب تصور قبول الحركة لوجود أو فاعلية أي تنظيم آخر ينافسها الدعوة أو الولاء

للمشروع السياسي الإسلامي. و إذا كان لهذا الإحساس تجلياته في تجربة التيارات الإسلامية الأخرى مع الإخوان في الانتخابات العامة أو الانتخابات النقابية وغيرها في مصر، فإن هذه المؤشرات كان لها حضورها أيضا في موقف الإخوان من أسامة بن لادن وطالبان ، فهما - في التصور الإخواني - لم يخرجا من رحم الإخوان المسلمين، ولم يتتلمذا علي شيوخها، ويمثلان معاً قوة جذب جديدة في الداخل الحركي والتنظيمي الإسلامي الجديد، اعتقدت الجماعة أنها تهدد مكتسبات الشرعية التاريخية للإخوان ومن ثم أبوتها للعمل الإسلامي الشعبي، وكان مثيراً للدهشة البالغة ما لاحظه مراقبون للتحركات الشعبية في مصر المتعاطفة مع الشعب الأفغاني في أعقاب الضربات الأمريكية عندما ردد الطلاب المنتمون إلي الإخوان المسلمين في عدد من الجامعات المصرية شعارات تقول علي رغم خلافنا مع طالبان، نحن ضد الأمريكان . ففي الوقت الذي تحرص الحركة علي إعلان انتقادها لحركة طالبان غير الإخوانية وتؤكد علي خلافها معها، يري الشارع الإسلامي أنه من غير اللائق الحديث عن الخلاف والاختلاف . والمفارقة هنا أن الحركة لم يصدر عنها أي بيان أو موقف أو تصريح يشير إلي موقفها إزاء تحول القيادي الاخواني الكبير برهان الدين رباني، من عدائه لموسكو التي قاتلها عشر سنوات، ليتحالف معها ضد طالبان (غير الإخوانية)، بل إن موقف الإخوان من تحالف الشمال إجمالاً كان غير واضح. ولوحظ تجنب الإخوان المسلمين توجيه أية انتقادات لموقفه أو تحالفه مع الإدارة الأمريكية ضد حكومة طالبان ، وهو أمر يضيف أكثر من علامة استفهام علي شبهة الازدواجية في الموقف من الحدث الأفغاني!!

وأغلب الظن هنا أن تغليب السياسي علي الديني عند جماعة الإخوان المسلمين بات استراتيجية جديدة في خطابها الفكري، له الأولوية علي أجندتها الحركية ، يُفعِّله في

فكر الجماعة دافعان: الأول هاجس الدفاع عن الأبوة التاريخية للحركة الإسلامية، والثاني هاجس البحث عن صيغة لتجميل صورة الجماعة علي الصعيد الدولي، بصفتها حركة معتدلة ومستنيرة تجاوزت مراحل العمل السري والاغتيالات والعنف السياسي الذي تمارسه جماعات أخري تحرص الجماعة علي التأكيد دائماً - وبشكل واضح التكلف - علي أن هناك مسافة من التباين بينها وبينهم في الوقت الحاضر.

الإخوان والعمل كسلطة موازية

يوم الأحد ١٦ مايو ٢٠٠٤، استأنفت السلطات المصرية لعبتها المعتادة مع حركة الإخوان المسلمين، حيث اعتقلت ٥٠ ناشطا إخواننا في ست محافظات، وهاجمت مقر "الشركة المصرية للخدمات العلمية" في منطقة المنيل غرب القاهرة، التي يبث منها موقع "إخوان أون لاين" على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية لم تتوقف، عن ملاحقة أعضاء الجماعة، وإحالة بعض قياداتها إلى المحاكم العسكرية، والتي قضت على بعضهم بالسجن فترات مختلفة، فإن تلك الاعتقالات،أثارت. آنذاك. جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية في مصر، سيما وأنها جاءت بعد ما يشبه "هدنة حكومية"، التقط خلالها الإخوان المسلمون أنفاسهم من الملاحقات الأمنية والقضائية، فيما فسر المراقبون هذه "الهدنة"، بأنها رسالة من الحكومة للإخوان مفادها: إن الإصلاحات السياسية المرتقبة، قد تشمل مشاركة إخوانية في وضع صيغتها النهائية جنبا إلى جنب مع القوى والأحزاب السياسية الأخرى. كانت تلك التكهنات متسقة مع السياق الإقليمي والدولي السائد بعد غزو العراق في ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣ وسقوط بغداد في ٩ إبريل ٢٠٠٣، إذ شرعت معظم الأنظمة العربية إلى إتباع سبيل "المصالحة الوطنية"، حتى وإن كانت من قبيل الدعاية لمخاطبة ود "واشنطن"، التي ما انفكت تدين تلك الأنظمة واتهامها بأنها بسبب قسوتها في قمع المعارضة الإسلامية. قد تورطت بشكل غير مباشر، في التأسيس لظاهرة "العنف السياسي" والذي دفعت ثمنه الولايات المتحدة نفسها في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

ولقد اعتقد المتفائلون أن المظلة السياسية الشرعية في العالم العربي ، ستمتد بعد تهديدات واشنطن الواضحة ، حتى لحلفائها و أصدقائها التقليديين في المنطقة ، إلى أن تشمل الجميع بما فيهم الإسلاميون خاصة التيارات التي لا تعتمد "الخروج المسلح" للتغيير أو مواجهة ما هو قائم من أنظمة سياسية، وتعتبر الإخوان على رأس هذه التيارات التي توصف بـ" المعتدلة" أو " المسالمة" .

هذا المناخ الدولي حمل المراقبين في مصر على الاعتقاد بأن الحكومة ربما تبرم مرغمة صفقات سياسية مع الإخوان ، للحيلولة دون إحراج النظام السياسي المصري أمام مطالب المجتمع الدولي له بالتعامل بشكل أكثر ديمقراطية مع معارضيه ، و لقد عزز هذا الاعتقاد ، أن حركة الإخوان المسلمين تعتبر أكبر قوة سياسية منظمة في مصر ، و تمتلك رصيدا جماهيريا ، لا تملكه أية قوى سياسية أخرى ، بل تعتبر الأحزاب السياسية المصرية التي توصف بـ" الشرعية" أحزابا "ورقية " لا يوجد لها أي امتداد شعبي أو قوى اجتماعية مؤثرة في أية عملية "حراك سياسي" قد يشهده المجتمع المصري، ما جعل الإخوان المسلمين القوة الوحيدة التي تهدد و بشكل جدي مستقبل النظام السياسي الحاكم ، بل يغالي البعض في تقديره لها باعتبارها البديل الموضوعي الذي قد يصل بسهولة و يسر إلى سدة الحكم،حال إجراء أية انتخابات حرة و محايدة سواء على مستوى البلديات و المحليات أو على مستوى الانتخابات النيابية أو الرئاسية.

فالجماعة .وفق هذه التقديرات . تمتلك الكوادر و القدرة على التنظيم و الحشد والإدارة ما يؤهلها لأن تكون "مشروع دولة" جاهز للحكم متى تنضج الشروط التاريخية لإحداث تغيرات سياسية كبيرة في مصر.

ولعل إحساس الجماعة بهذا التفوق التنظيمي والجماهيري و بخاطبها السياسي ولغته المعتدلة، جعلها تتصرف باعتبارها قوة موازية لسلطة الدولة من جهة، وعرض نفسها على المجتمع الدولي وتسويق مشروعها السياسي إعلاميا كجماعة سياسية تمتلك "الشرعية الجماهيرية" التي يفتقر إليها النظام الحاكم من جهة أخرى، و ذلك أملا في إغراء واشنطن وعواصم غربية أخرى لفتح قنوات اتصال معها، والحصول على المساندة الدولية دعما لمشروعها السياسي. وعبرت الجماعة عن هذا التوجه من خلال مؤتمر صحفي عقده مرشدها العام "محمد مهدي عاكف" بنقابة الصحافيين المصريين في ٤ مارس عام ٢٠٠٤ ، قدم فيها مبادرة الإخوان للإصلاح السياسي في مصر، و قد فهم المراقبون و السلطات المصرية مغزى المؤتمر والذي حظي بتغطية إعلامية محلية و دولية كبيرة و غير متوقعة ، إذ فهم الجميع أن الإخوان كانوا يخاطبون . بمبادرتهم . "البيت الأبيض" و ليس "قصر الرئاسة" في ضاحية مصر الجديدة . و تسلل القلق ليس إلى قلوب النخبة الحاكمة، وإنما إلى معظم قادة الأحزاب المصرية الأخرى، حيث هاجمت تلك الأحزاب المبادرة بضراوة ووقفت مع الحكومة في إلصاق كل نقيصة بالطرح الإخواني للإصلاح، في خطوة أفصحت عن أن الخوف من الإخوان "القوية المحظورة"، وحّد "الحكومة و الأحزاب - الضعيفة" في خندق القوى المعادية للإخوان أو للتيار الإسلامي إجمالا. وهو موقف ثابت ومعلن لا يكاد يخفيه العلمانيون اللذين يرتبطون بعلاقات مصالح مع النظام السياسي القائم.

ولقد كتب صلاح عيسى وهو كاتب يساري معروف، وتربطه علاقات قوية بوزير الثقافة المصري فاروق حسني، و يرأس تحرير صحيفة "القاهرة" الناطقة بلسان حال الوزير ووزارته، كاشفا هذا التحالف بين الحكومة والأحزاب العلمانية الأخرى بقوله "جنة المتخشبين - يقصد النظام السياسي المصري- ولا جنة الأصوليين"!! . والحال أن السلطات

المصرية ، كانت قد أجلت فيما يبدو (و تحت الضغوط الدولية التي تزامنت مع غزو العراق) ملاحقتها للإخوان انتظارا لما ستؤول إليه الأحداث في المنطقة العربية . و ليس رغبة منها في إجراء إصلاح سياسي جاد و حقيقي . و لعل تصريحات الرئيس مبارك كانت قاطعة في هذا الإطار و تبنيه لفكرة الإصلاح بـ" التدرج" و الذي فسر بأنها التفاف على أية استحققات ديمقراطية في مصر ، كانت بالغة الدلالة على أنه ليس ثمة تغييرا جوهريا في هذا الإطار. بل إن اعتقالات الإخوان جاءت متزامنة مع تصريحات منسوبة للرئيس مبارك في الصحف الأمريكية . آنذاك . تفيد عدم وجود نية لإلغاء قانون الطوارئ وأن وثيقة الإسكندرية للإصلاح غير ملزمة للحكومة ، و هي تصريحات أثارت ردود فعل غاضبة في الأوساط السياسية المصرية في ذلك الوقت.

والحال أن الانتصارات المتلاحقة للمقاومة العراقية، وتورط القوات الأمريكية في ما يشبه المستنقع ، والذي من المتوقع أن لا تخرج منه إلا بفضيحة سياسية وهزيمة عسكرية فضلا عن فضائحها الأخلاقية مع المعتقلين العراقيين بسجن أبو غريب، قد خفف كثيرا من ظاهرة "خوف الأنظمة العربية من أمريكا"، وهو ما شجعها على النكوص و التراجع عن وعودها باعتماد لغة الحوار في التعاطي مع المعارضة داخل بلدانها ، وتحولها من جديد إلى اعتماد "الحل الأمني" في حل أزماتها الداخلية ، متحررة -أو هكذا يخيّل إليها- من أية ضغوط من واشنطن المشغولة بمشاكلها المتفاقمة في العراق، ولعل تلك اعتقالات التي تعرض لها الإخوان في مصر في ذلك الوقت تعتبر . في جانب منها . إحدى تجليات ما يحدث على الساحة العراقية من تطورات أعادت إلى الأنظمة العربية الثقة من جديد في قدرتها على البقاء دونما تغيير أو إصلاح.

المسكوت عنه في علاقة الإخوان بالدولة!!

يوم الأربعاء ٢٠٠٤/٦/٩ أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في مصر في بيان لها عن وفاة أحد كوادرها المهندس أكرم عبد العزيز الزهيري (٣٨ عاما وأب لثلاث أطفال) وهو رهن الاعتقال.

وكان الزهيري ـ آنذاك ـ أحد المعتقلين من بين ٥٤ إسلاميا ينتمون للجماعة، متهمين بتنظيم مظاهرات احتجاجا على اغتيال مؤسس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الشيخ أحمد ياسين وخليفته الدكتور عبد العزيز الرنتيسي.

وقال البيان إن مسئولا بوزارة الداخلية كشف عن وفاة "الزهيري" في اجتماع لجنة الأمن القومي في مجلس الشعب، أثناء رده على الاتهامات التي وجهت لوزارة الداخلية بممارسة التعذيب ضد المتهمين بانتمائهم لجماعة الإخوان المسلمين بمقر مباحث أمن الدولة بمدينة نصر (إحدى ضواحي القاهرة).

المسئول الأمني قال إنه "توفي في المستشفى" بدون تقديم أية تفاصيل عن الملابسات التي أدت إلى نقله لتلقي العلاج بها. غير أن بيان الجماعة لفت إلى "أنه قد أصيب إصابة بالغة أثناء ترحيله من مقر نيابة أمن الدولة إلى السجن حيث ترك في حالة خطيرة دون تقديم أي رعاية طبية له لمدى عشرة أيام رغم أنه تم تنبيه إدارة السجن وضابط مباحث أمن الدولة بسجن "مزرعة طرة" إلى خطورة حالته، ورغم استغاثة زملائه المسجونين بأنه قد أشرف على الموت، إلا أنه لم يتم اتخاذ أية إجراءات لإنقاذه وتقديم العلاج اللازم به وترك حتى مات متأثرا بتلك الإصابة .. في وقت منعت فيه إدارة السجن زيارة الأهالي والمحامين له ولزملائه رغم صدور تصاريح من النيابة بذلك".

جاء الإعلان عن وفاة "الزهيري" في الوقت الذي كانت فيه القاهرة تشهد عملية شد و جذب بين الحكومة من جهة و بين جماعة الإخوان المسلمين من جهة أخرى، إذ تزامن الإعلان عن وفاة القيادي الإخواني مع صدور جريدة "أفاق عربية" الناطقة بلسان حال الجماعة "و تصدر برخصة من حزب الأحرار"، متضمنة مقالا عنيفا غير مسبوق للأكاديمي والناشط بالجماعة د محمد جمال حشمت (نائب سابق بمجلس الشعب وصورته على يسار الصفحة) . تم استبعاده من عضوية المجلس بسيناريو مثير للجدل- تخطى فيه كافة الخطوط الحمراء والتي استقرت عليها تقاليد مهنة الصحافة في مصر منذ عقود في التعامل مع المؤسسة العسكرية المصرية، حيث انتقد (في بابه الأسبوعي "قذائف الحق" بالصحيفة) ما اعتبره سيطرة من المؤسسة العسكرية والشرطة علي الحكم وعلي نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من وظائف الإدارة العليا.

قال حشمت: "حاولنا رصد الواقع المصري الذي أصبح هرمه الوظيفي مقلوبا رأسا علي عقب، حيث إن أغلب القيادات .حتى في المواقع المدنية .هم من رجال الجيش والشرطة وما تربوا عليه من السمع والطاعة في كل الأحوال ووجودهم في القضاء وسلك النيابة العامة ظاهرة تحتاج للدراسة والتقويم، بل لقد وصل الأمر إلي جامعة الأزهر التي عينت رجال شرطة حاصلين علي دكتوراه في القانون بهيئة التدريس بها، بل ويتدرجون في مناصبهم لمراتب العمداء والوكلاء في مخالفة صريحة للوائح الجامعة التي تشترط الحصول علي مؤهل أزهري للتعيين".

وقال أيضا: "ومع احترامي وتقديري لرجال القوات المسلحة والشرطة إلا أن قبولهم بما آلت إليه الأوضاع في مصر وهم أصحاب الكلمة العليا اليوم، يثقل كاهلهم بمسؤوليات كبيرة والأمر يحتاج منهم مباشرة لإدارة حوار مع جميع المخلصين والمفكرين من كل

الاتجاهات في محاولة لإنقاذ الوطن وتجميل صورتهم في عين الشعب المحاصر المحروم من حرية الأسياد. أرجو ويرجو معي كل المخلصين أن تبرأ ذمة رجال الجيش والشرطة في مصر من الاستفادة من بقاء الأوضاع المتردية في كل المجالات منعا للفتن لان اشتداد القبضة الأمنية ووضع خطط الإغلاق والاقتحام والسيطرة وعد أنفاس المصريين لهو علامة ضعف وإنذار وخطر يحتاج لتدخل العقلاء ونحن خدم لهم عندئذ لإنقاذ الوطن ومستقبل أبنائنا وسنظل نناشد كل يوم من يملك وسيلة للإنقاذ، ليس ضعفا ولا خوفا ولا طمعا إنما حبا لخير أمة وإعزازا إلي الله ".

و قد تصيد خصوم الجماعة ما قاله حشمت وحاولوا توظيفه في استعداء السلطة من جديد على الإخوان إذ اعتبروا مقالته "دعوة للجيش" لتدبير انقلاب عسكري ضد حكومة الرئيس مبارك بالتعاون مع الإخوان خاصة وأن حشمت قال صراحة "ونحن .يقصد الإخوان . خدم لهم عندئذ لإنقاذ الوطن". وقال الصحفي الناصري ومراسل جريدة القدس العربي بالقاهرة حسنين كروم في الأخيرة (١٠/٦/٢٠٠٤) :"وفي الحقيقة فقد أعدت قراءة المقال ثلاث مرات وبتأن شديد لأتأكد من المعنى الذي استنتجه وترددت كثيرا قبل أن أشير إليه وأرجو من الله أن أكون مخطئا. وأنا أجازف بالقول، بأن دعوة جمال حشمت تحريض علي انقلاب عسكري. ومرة أخرى أرجو أن لا يكون هذا هدفه ويكون التعبير قد خانه، أن يدعو المرشد العام لأن يكون وزير الدفاع مدنيا فهذا معقول ومفهوم وتعمل به دول كثيرة، وأن يدعو حشمت لابتعاد العسكريين عن العمل بالسياسة. فهذا مقبول وفي نص الدستور. أما أن يدعو الجيش والشرطة لإدارة حوار سياسي مع المخلصين والمفكرين لإنقاذ الوطن، فهذا أمر خطير، وكأنه دعوة لإعلان عدم الاعتراف بالسلطات الرسمية، أي إطاحتها، ثم الأخطر أنه يعرض الجماعة كحليف للانقلاب أو داعم له".

وأضاف :" هذا تهور ومطلب لا يمكن احتماله بالمرة من هؤلاء الناس وانعطاف خطير من جانبهم لا بد من التصدي لها لما تشكله من خطورة علي الجميع، وهل هناك من خطر اشد واعتى من انقلاب عسكري يعتمد علي الإخوان المسلمين؟".

ويبدو أن القيادة السياسية للجماعة أدركت خطورة ما قاله حشمت حيث بادرت إلى إصدار بيان . اليوم الخميس ٢٠٠٤/٦/١٠ تعقيبا على اجتماع قمة الثمانية الذي عقد بولاية جورجيا الأمريكية انتقدت فيه مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي كان مقررا النظر فيه من قبل القمة، وتطابقت رؤاها مع الرؤية الرسمية المصرية، وقال البيان: " يسعى مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى بسط الهيمنة والنفوذ والسيطرة على دول المنطقة كمقدمة للسيطرة على العالم، وذلك عبر إقامة نماذج ديمقراطية خاضعة للإدارة الأمريكية (كما هو حادث في أفغانستان والعراق) لا عن طريق استخدام القوة العسكرية الباطشة ولكن عن طريق استخدام القوة الناعمة من خلال إجراء إصلاحات في النظم السياسية وتغيير مناهج التعليم، وتطوير الخطاب الديني والثقافي، وعولمة (أو أمركة) الإعلام، ولا بأس عند الحاجة- من التلويح باستخدام عصا العقوبات الاقتصادية"، وأضاف: "ويرى الإخوان المسلمون أنه من الضروري أن يكون هناك إصلاح داخل الدول العربية والإسلامية، لكنه إصلاح ينبع من داخلها (يتفق مع هويتها وخصوصيتها الثقافية)، لا أن يفرض عليها من الخارج"، ويعتبر الرأي الإخوان الأخير متبنيا تقريبا وجهة النظر الحكومية المتعلقة بالمطالب الأمريكية للإصلاح الديمقراطي. فيما اعتبر تلطيفا للأجواء المتوترة بين الإخوان و الحكومة بعد وفاة الزهيري بالمعتقل ومقال حشمت العنيف والذي قد يضع الجماعة أمام مواجهات أكثر عنفا مع الحكومة. سيما وأن مجلة روز اليوسف

الحكومية والمعادية للتيارات الدينية، أعادت فتح ملف اتصالات تجريها الجماعة مع واشنطن وبوساطة من الأمريكي الجنسية والمصري الأصل د. سعد الدين إبراهيم.

وكان النادي السويسري بالجيزة (جنوب القاهرة) قد شهد في شهر مارس من عام ٢٠٠٣ اجتماعا جمع قيادات إخوانية كبيرة مثل د عصام العريان، الصحفي محمد عبد القدوس، والنائب بالبرلمان . آنذاك . د. محمد مرسي، مع ممثلين عن دول أوربية، على رأسها بريطانيا وسويسرا والسويد. الاجتماع . الذي رتب له د.سعد الدين إبراهيم . بدا وكأنه "حفلة تعارف" .. غير أن ما حرص الأوربيون على معرفته من الإخوان، يوحي بأن ثمة رغبة أوروبية في أن يتطور هذا "التعارف" إلى ما يشبه "عشاء عمل" من العيار الثقيل.

فالأسئلة التي طرحت على الطرف الإخواني، لم تكن ملتوية أو ملتبسة، وإنما كانت واضحة ومحددة، وذا مغزى لا تخطئه بصائر حتى البسطاء من عوام الناس مثل: موقف الأخوان من شكل الحكم، وأجندة الجماعة حال حدوث انتخابات للوصول إلى السلطة وموقفها من قضايا حقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق بتغيير الديانة وحد الردة.

ولم يكذب د.عصام العريان هذه التقارير، ولم يخف أنه شارك فيها بنفسه، وكشف لصحيفة "الشرق الأوسط" أن الأوروبيين كانوا أكثر حرصا على اللقاء من الإخوان! وقال صراحة :"أوضحنا لهم وجهة نظرنا في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان ومعاملة الأقليات والمرأة والحريات". وجاء هدوء الجماعة أمام الاستفزازات المتكررة من قبل الحكومة في إطار سياسة مستقرة منذ عودة الإخوان إلى المشهد السياسي المصري العام بعد خروجهم من المعتقلات في السبعينيات في عهد الرئيس المصري الراحل أنور السادات في سياق رغبتهم في تجنب تكرار مرارة تجربة الصدام مع السلطة التي حدثت في العهد الناصري من جهة، والرهان على "المتغيرات الدولية" المستقبلية من جهة أخرى، والتي قد

تتيح لها يوما ما اعتلاء سدة الحكم في مصر استنادا إلى أنها القوة السياسية الوحيدة المؤهلة للقيام بهذا الدور خاصة إذا ما توصلت القوى الدولية الكبرى إلى قناعة بضرورة مشاركة الإسلاميين في الحكم درءا لمخاطر ما يسمى "التطرف الديني" الذي اكتوت بناره الدول الكبرى و الصغرى في آن واحد.

الإخوان ورحلة البحث عن الشرعية

في شهر فبراير من عام ٢٠٠٥ عادت حركة الإخوان المسلمين من جديد لتكون الشغل الشاغل لاهتمامات النخب السياسية بالقاهرة، وذلك عندما فاجأت الأحزاب السياسية المصرية، بطلبها الدخول في حوارات معها حول "مستقبل مصر السياسي". الإخوان هذه المرة لم يبدءوا حواراتهم مع حلفائهم القدامى من الأحزاب التي سبق للإخوان أن شاركوا في الانتخابات البرلمانية عبر قوائمها الانتخابية، مثل حزبي الوفد والعمل، وإنما اتجهوا مباشرة لخطب ود الأحزاب التي على خصومة مع الحركة، إما "خصومات تاريخية" مثل الحزب العربي الناصري أو "خصومات عقائدية" مثل حزب التجمع اليساري.

الناصريون تلقوا الطلب الإخواني بردود فعل معتدلة، ولم يُتشدد منهم مع الإخوان إلا رموز لا زالت تعيش أسيرة "تاريخ" تجاوزته التطورات الدولية والإقليمية الراهنة، وهي في الغالب رموز تعمل خارج التنظيم الرسمي للحزب، أو أنها خرجت منه بسبب خلافات لم يفصح عنها حتى الآن مثل سامي شرف ومدير مكتب جريدة القدس العربي بالقاهرة الصحافي حسنين كروم. فيما لا تمثل تلك الرموز اتجاهات ذات ثقل في صوغ الرأي العام داخل الجماعة الناصرية في مصر. وفي المقابل فإن قيادات الحزب الناصري، الذي يتصدر القوى السياسية المصرية المناهضة لفكرة ما اعتبرته رغبة في "توريث الحكم" والتصدي لما تراه دورا سياسيا متصاعدا لـ "عائلة الرئيس" في الحياة السياسية العامة، يبدو أنها أكثر وعيا بحاجتها إلى "شركاء" يشاطرونها الهم الوطني العام، للتنسيق معها طالما هناك "قواسم مشتركة" يمكن التأسيس عليها لمشروع سياسي، يقوم على "الإجماع الوطني" وليس على "الاستئثار الحزبي" أو التنظيمي. و يبدو أن ثمة تفهما متبادلا بين الإخوان والناصريين

لهذه الحاجة بدا جليا من خلال تصريحات مهندسي الحوار بين الطرفين: فمن جهته فإن المسئول عن ملف التنسيق بين الأحزاب والتيارات السياسية بحركة الإخوان المسلمين الدكتور محمد السيد حبيب والنائب الأول للمرشد العام للجماعة، حذر من "الدخول في متاهات التاريخ" لافتا إلى أن ذلك قد يشغل الجميع "عن الأهداف الأهم" والتي يلخصها في قوله "الخروج بالحياة السياسية في مصر من نفق الغرف المغلقة إلى سعة الحرية وفضائها الرحب"، مشيرا إلى أن "التحديات التي تواجها مصر اليوم لا تستطيع الحكومة ولا أي فصيل مهما كان حجمه مواجهتها منفردا"، مضيفا أن "الجماعة اختارت طريق التنسيق لأن السلطة تلعب على وتر تفرق الأحزاب والقوى السياسية.. وإذا توحدت الأحزاب والقوى السياسية فستشعر السلطة بأنها أمام عمل جاد و ستبدأ بتنفيذ ما ترى تلك القوى أنها قواسم مشتركة مثل تعديل الدستور و إلغاء القوانين سيئة السمعة وقبول إلغاء قانون الأحزاب الحالي"، وفي المقابل فإن الناصرين - وعلى لسان نائب رئيس الحزب الناصري في ذلك الوقت حامد محمود- رأوا أن حجب الشرعية عن الإخوان لا يعني أنهم جماعة غير موجودة، وكشف عن أن ثمة اتفاقا على "تجاوز الاختلافات والوقوف عند عتبات القواسم المشتركة مثل الإصلاح السياسي والانتخابي وتعديل قانون الأحزاب وإلغاء قانون الطوارئ"، مؤكدا على أن "الظروف الراهنة تقتضي توحيد كل القوى السياسية، أما الخلافات الثأرية وأحاديث الصراعات التاريخية، فيجب تجاوزها في المرحلة الحالية التي تتطلب تكاتف الجميع دون العودة أو النظر إلى الوراء".

ورغم أن حزب التجمع لم يخف سعادته بـ"اهتمام" الإخوان به فور تلقيه ما يفيد رغبة الجماعة في مد جسور التواصل مع اليسار المصري، والذي بلغ حد قيام رئيس الحزب د. رفعت السعيد بقطع إجازته التي كان يقضيها بإحدى المصايف الفارهة، وعاد قبل

ساعات قليلة من عقد الاجتماع، والذي حضره عتاة اليسار المصري بحزب التجمع، على رأسهم -بجانب السعيد- أعضاء من المكتب السياسي وهم: فريدة وأمينة النقاش وأنيس البياع ومحمد خليل وأحمد الحصري أمين الإعلام بالحزب. غير أن السعيد الذي يرتبط بعلاقات قوية بأجنحة متنفذة في مؤسسات صناعة القرار في مصر، أهلته ليكون من بين المجموعة التي حظيت بثقة الرئيس، وتم تعيينها في مجلس الشورى، فيما فسر بأنه مكافأة له على مواقفه المتطابقة مع السلطات المصرية، بشأن استبعاد أي دور للإسلاميين في صوغ مستقبل مصر السياسي، فيما سبق له تسخير صحيفة الأهالي الناطقة بلسان حال التجمع، للقيام بدور التشهير والإساءة للقيادات الدينية والسياسية التي لا تروق مواقفها للحكومة المصرية، فضلا عن كتاباته وكتبه التي عزت نشأة جماعات العنف الديني في مصر إلى حركة الإخوان المسلمين، وهو الموقف الذي كاد ينسف اجتماعا جمع السعيد ورموز التجمع من جهة بقيادات صحفية وبرلمانية وحقوقية تنتمي للجماعة من جهة أخرى وذلك عندما انتقد النائب الإخواني بالبرلمان د. محمد مرسي، كتاب السعيد "حسن البنا الشيخ المسلح" الذي اعتبره الإخوان مسيئا لتاريخ مؤسس الجماعة.

في الاجتماع انتقد أعضاء التجمع مواقف الإخوان مما اعتبروه نقيضا لما يؤمن به اليساريون، مثل موقف الجماعة من قضايا التمييز ضد المرأة والموقف من الأقباط وسعي الإخوان للسيطرة على النقابات، مما أدى إلى تجميد العديد منها مثل نقابة المهندسين وإشعال الحرائق داخل نقابات أخرى مثل المحامين والصحفيين.ويرى مراقبون أن الانتقادات اليسارية للإخوان، تأتي في سياق مغاير للتطورات التي طرأت على الأداء السياسي للإخوان خلال العقدين الماضيين، فمن المعروف أن الإخوان أدرجوا قبطيا على قائمة التحالف الإسلامي التي دخلوا بها انتخابات عام ١٩٨٧، والتي جمعت الإخوان

وحزبي العمل والأحرار تحت لافتة "الإسلام هو الحل". فيما عرف بأن جمال أسعد أول قبطي يدخل البرلمان المصري عبر أصوات الإسلاميين من الإخوان. وفي انتخابات عام ٢٠٠٠ كشفت تقارير صحفية صدرت في حينها النقاب عن اجتماعات عقدت بين أقطاب في الجماعة ومرشح قبطي في الوجه البحري كان الهدف منها إعلان اتفاق على تأييد الإخوان له في الانتخابات. وأن الاجتماع انتهي إلى الفشل بعدما تبين أن المرشح لا ينتمي إلي طائفة الأقباط الأرثوذكس التي تمثل غالبية الأقباط المصريين وإنما إلي طائفة الكاثوليك، ووعد المشاركون في الاجتماع من الإخوان المرشح الكاثوليكي بعدم ترشيح أي من رموزهم في الدائرة المرشح فيها، لكنهم أوضحوا أن أسباباً تمنعهم من إعلان تأييد الجماعة علناً، تجنباً لعدم إغضاب الكنيسة الأرثوذكسية في الإيحاء بأن الإخوان يلعبون علي التناقضات بين الطوائف. وبالنسبة للمرأة فإن الجماعة دفعت بإحدى السيدات في انتخابات عام ٢٠٠٠ وهي جيهان الحلفاوي على مقعد لإحدى دوائر الإسكندرية، غير أن الجماعة اعتبرت أن ضغوطا ومضايقات أمنية حالت دون إدلاء مؤيديها بأصواتهم.

لقاء الإخوان بالتجمع لم يسفر تقريبا عن اتفاق نهائي، ففي حين عرض الإخوان تشكيل ما أطلق عليه "لجنة الخمسين للإصلاح الوطني"، تضم ممثلين عن الوفد والتجمع والناصري والعمل والإخوان والشيوعيين، تكون مهمتها مناقشة القرارات كي ترى ما يمكن تنفيذه من عدمه، غير أن رئيس حزب التجمع رفعت السعيد رفض الاتفاق عليه، وانتهى الطرفان إلى التوصل بصورة مبدئية لتشكيل لجنة تحضيرية تضم ثمانية أعضاء بواقع عضوين من كل من الوفد والناصري والتجمع، بجانب عضوين للإخوان، وذلك للبحث في نقاط الخلاف ومحاولة إذابتها، غير أن أمر هذه اللجنة ذاتها لم يحسم بصورة تامة

واستبعد أي شكل من أشكال تمثيل العمل والأحرار، فيما اعتبر نزولا للإخوان عند رغبة التجمع باستبعاد الأحزاب التي علقتها الحكومة بقرارات إدارية.

عقب اللقاء تعمد رفعت السعيد توزيع البيان الذي أعده الحزب بشأن الاجتماع بنفسه على الصحفيين الذين تابعوا اللقاء من خلف الجدران و الأبواب المغلقة. وبدا على السعيد "السعادة" وهو يوزع البيان، وهو ما فسره المراقبون بأن ممثلي التجمع الذين حضروا الاجتماع كانت موقفهم متطابقة مع مواقفه الشخصية تجاه الإخوان فيما يعد انتصارا له سواء على المستوى الشخصي أم على مستوى قيادته للحزب. خاصة بعد أن نجح السعيد في استبعاد القيادي اليساري القوي عبد الغفار شكر، عن حضور لقاء الإخوان، والذي يعد أحد أشد أعضاء حزب التجمع رغبة في فتح حوار مع كافة التيارات السياسية بما فيها الإخوان، ولعل شكر هو الوحيد من بين قيادات التجمع الذي يتفهم التحولات الكبيرة التي طرأت على طريقة تفكير الإخوان بشأن القضايا الخلافية بينهم وبين القوى السياسية العلمانية في مصر، إذ صرح لجريدة الأسبوع المستقلة في ٩/٨/ ٢٠٠٤ بأن لديه قناعة قوية بأن الإخوان طوروا مواقفهم من قضايا المرأة والأقباط، وأصدروا البيانات التي تعتبر الأقباط مواطنين مصريين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات كما أصدروا بيانات تؤكد حق المرأة في تولي المناصب العامة ما عدا الولاية الكبرى، كما أكدوا قبولهم بالدولة المدنية والديمقراطية وتداول السلطة من خلال الانتخابات والتخلي عن السلطة إذا خسروا الأغلبية ".ويبدو أن عبد الغفار شكر قد تم تهميشه خلال الحوارات التي جرت بين التجمع من جهة والإخوان من جهة أخرى بسبب وعيه المخالف لمواقف رفعت السعيد تجاه التيار الديني عموما، والذي تختلط فيه مواقفه الشخصية بحسابات

المصالح مع السلطة والتي ما زال بيدها كل أوراق اللعب فيما يتعلق بشؤون الأحزاب في مصر.

عاد أمين عام حزب التجمع د. رفعت السعيد مجددا ليبرر للصحفيين رفض حزبه عرض الإخوان بتأسيس جبهة وطنية تقوم على "القواسم المشتركة"، بين التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية المصرية، وتنحي جانبا الخلافات العقائدية والثارات التاريخية، بقوله: "إنهم - يقصد الإخوان- ضد الوحدة الوطنية ولا يعترفون بحقوق المواطنة ولا المرأة ويريدون إقامة أحزاب على نمط ديني يهدد بإثارة الفتن الطائفية". رأى المراقبون في تصريحات السعيد تسديدا لـ"فواتير حكومية" تتعلق بالعلاقة الخاصة التي تربط السعيد بدوائر في السلطة، من مصلحتها استبعاد الإخوان من أية "تسوية سياسية" تعيدها إلى واجهة "العمل العلني"، خوفا من توظيف حضورها الجماهيري بالشارع، في زعزعة استقرار النظام السياسي المصري.

ولاحظ المراقبون أن مآخذ السعيد على الإخوان، تكاد تكون ذات المآخذ التي طالما جعلت السعيد وحزب التجمع، هدفا للنقد والتي بلغت في بعضها حد التشكيك في شفافية سياسة الحزب إزاء بعض القضايا، خاصة "قضية الأقباط"، إذ اتهم نصارى مصريون رفعت السعيد وحزبه، بأنهما حولا التجمع إلى "حزب ديني" وجريدته "الأهالي" إلى "صحيفة طائفية". وكان الناشط القبطي المعروف "جمال أسعد" قد كشف في كتاب صدر له عام ٢٠٠١ حول "كواليس الكنيسة والإخوان والأحزاب" عن علاقة "السعيد وحزبه" ببعض القيادات القبطية (بالداخل والخارج)، وكيف تبنى الحزب قضايا الأقباط، نظير تلقي تبرعات في صورة شيكات من أقباط المهجر الذين كانوا يدعون كل أقباط العالم

لقراءة جريدة الحزب باعتبارها جريدة النصارى في مصر وليست جريدة حزب من المفترض فيه أنه اشتراكي تقدمي، على حسب قول مؤلف الكتاب.

بيد أن رفض التجمع الدخول في تنسيق سياسي مع الإخوان، وخلافا للترحيب الذي لاقته الحركة من الأحزاب الأخرى، كشف عن أبعاد أخرى كانت . ولوقت قريب . خفية عن عيون المراقبين، إذ كانت التصنيفات تضع التجمع على قدم المساواة مع الوفد والعمل والناصري، والتي تحتفظ رغم ضعفها الجماهيري بمسافة من الخلافات تفصلها عن توجهات الحكومة في الكثير من القضايا الداخلية والخارجية ولعل ذلك يرجع إلى أنها أحزاب قامت على بقايا من "الشرعية التاريخية". خاصة الوفد الذي كان أقوى الأحزاب السياسية حتى قبيل قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢. وكان إما مشاركا أو مشكلا لبعض الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر، فيما يعتبر حزب العمل امتدادا لحزب مصر الفتاة الذي أسسه أحمد حسين في ثلاثينيات القرن الماضي. والذي يعتبره بعض المؤرخين مبدع المشاريع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي اقتبستها منه ثورة يوليو وعلى رأسها مشروع « الإصلاح الزراعي". وبالمثل يرى الحزب الناصري تجربته امتدادا للخبرة الناصرية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

ويرجع البعض مشاعر الندية التي تحكم علاقات تلك الأحزاب الثلاثة بالحكومة المصرية إلى ما تعتبره "إرثا تاريخيا" تتوقع أن ينال احترام الطرفين: السلطة من جهة والحزب . صاحب هذا الإرث . من جهة أخرى. ولعل ذلك ما يجعل كلا من الأحزاب الثلاثة يرى في نفسه القدرة على أن يكون البديل عن الحزب الحاكم وأنه يمكن أن يقود كافة فصائل المعارضة، وهو ما يفسر إقبال الوفد والعمل والناصري على فتح قنوات الاتصال والتنسيق مع كافة القوى السياسية وعلى رأسها الإخوان المسلمين.

وفي هذا الإطار كان متوقعا أن يرفض التجمع الدخول مع الإخوان في شراكة سياسية أيا كان نوعها، وذلك لافتقاده للشروط التاريخية التي تعظم داخله مشاعر الندية لـ"حزب الحكومة"، التي تؤهله ـ على المستوى النفسي لا الواقعي ـ لتسويق نفسه باعتباره حزبا قائدا لا تابعا للسياسات الرسمية للحزب الوطني الحاكم. إذ يفتقر لأي أرث مماثل للذي تستند إليه أحزاب المعارضة الأساسية الأخرى، فرضي أن يعمل في ظل الحكومة في دور "السنّيد" الذي تناط إليه بعض الأدوار التي تترفع الحكومة عن مجابهة الرأي العام بها. وهي الصفة السائدة للعديد من الأحزاب السياسية "العشوائية" التي رخصت لها الحكومة لاستكمال الشكل الديكوري للنظام التعددي، واثقة من أنها لا تكون أكثر من "شقة صغيرة" و صحيفة لا يقرأها ولا يسمع عنها أحد من الناس. غير أن ما استغربه الرأي العام في مصر ـ آنذاك ـ هو توجه الإخوان القوي إلى أحزاب أقل قامة بكثير من الحركة التي تكاد تكون هي المعارضة الوحيدة القادرة على المشاركة في الحكم، حال إجراء انتخابات حرة تشارك فيها كافة القوى السياسية بما فيها تلك المحجوبة عن الشرعية. وفي هذا الإطار فإن المهتمين بالشأن الإخوان ، يرون أن تحركات الإخوان جاءت في سياق رغبتهم في الحصول على الشرعية مقابل منح الأحزاب الشارع السياسي الذي يهيمنون عليه بحكم كونهم الفصيل السياسي الأكثر تنظيما، فضلا عن رغبة إخوانية في كسر الانتقادات الموجهة للجماعة، خاصة تلك التي ترى في الحركة قوة رافضة للتعاون مع القوى السياسية الأخرى.

وعزت بعض التفسيرات تحركات الإخوان إلى أنها تدخل في إطار استراتيجية جديدة بدءها المرشد العام للجماعة محمد مهدي عاكف، وهي استراتيجية تقوم على أساس شغل الساحة السياسية بمبادرات للتخلص من حالة "الموات" وعدم السماح للسلطة بحبسهم داخل مقرهم والخضوع لقاعدة "أن الإخوان جماعة غير شرعية"، ونقل

الحركة إلى صدارة النشاط العلني، لجعلها حاضرة في اهتمامات الرأي العام من جهة، ورد "شبهة السرية" التي أساءت إليها لسنوات طويلة من جهة أخرى. وجاء في هذا السياق حضور قيادات إخوانية كبيرة حفل زفاف ابنة الفنان الكوميدي المصري عادل إمام والزيارة التي قام بها المرشد العام لرئيس الوزراء المصري الأسبق د.عاطف صدقي أثناء تلقيه العلاج في إحدى مستشفيات القاهرة. وقد لاحظ المراقبون تعمد الإخوان طوال الفترة الماضية، التواجد في كافة المؤتمرات حتى تلك المثيرة للجدل واللغط، مثلما حدث عندما شارك د. عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد في مؤتمر "أولويات وآليات الإصلاح في العالم العربي" الذي عقد في الفترة ما بين الخامس حتى السابع من يوليو ٢٠٠٦. والتي وزع فيه أبو الفتوح بنفسه وثيقة حملت عنوان "المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل"، وهو المؤتمر الذي قاطعه كثيرون من النشطاء السياسيين في مصر، فيما حضر النائب الإخواني بمجلس الشعب آنذاك د. أكرم الشاعر، اجتماع لجنة العلاقات الخارجية للمجلس مع أعضاء لجنة الحريات الدينية الأمريكية، وهي لجنة "مشبوهة" مدعومة باليمين المسيحي المتصهين بالولايات المتحدة، ويرى فيها المصريون أداة أمريكية لابتزاز الحكومة بدعوى حماية الأقلية القبطية من "اضطهاد" الأغلبية المسلمة.

وأيا كان الأمر فإن تحرك الإخوان صوب الأحزاب خاصة الكبرى منها، يعتبر تحولا ذا دلالة على أن الإخوان بدءوا في التحول جديا من مبدأ "المغالبة" الذي أوقعهم في الكثير من المشاكل مع القوى السياسية الأخرى في تسعينيات القرن الماضي إلى مبدأ " المشاركة" بعد أن حصدت الحركة الكثير من الخسائر جراء نزوعها نحو "الاستعلاء التنظيمي"، الذي أفقدها تعاطف "الآخر" المخالف لها سواء فيما يتعلق بالمضايقات الأمنية التي تتعرض لها كوادرها أو بشأن العزلة السياسية التي عاشت في ظلماتها، بعد أن هجرها الجميع خوفا

من طغيانها ورغبتها القوية في ابتلاع أو تهميش شركائها حتى وإن كانوا إسلاميين، جريرتهم الوحيدة، أنهم يميلون إلى التميز عن "العباءة الإخوانية".

ويبدو فعلا أن الإخوان المسلمين في مصر، اكتشفوا أخيرا أنهم ليسوا اللاعب الوحيد في المشهد السياسي المصري، وأن هناك لاعبين آخرين، صحيح أنهم "أضعف ناصرا وأقل عددا"، ولكنهم في المحصلة النهائية، يعدون ساحة اختبار لقدرة الإخوان على احتواء الآخر المخالف مهما كان وزنه السياسي والاجتماعي.

فالإخوان ليسوا الناصريين أو الليبراليين أو اليساريين، فهذه الأخيرة ليست تحت "المجهر الدولي" ولا أدائها السياسي يهم القوى الدولية الكبرى التي تراقب ما يحدث في العالم العربي.

الإخوان المسلمون في مصر، شيء مختلف سواء في وزنها السياسي أو في ثرائها التقني والفني، والذي يجعلها "مشروع دولة"، يخيف الجميع، ويفرض على الجميع أيضا احترامه بغض النظر عن هويته الأيديولوجية أو السياسية.

ظل الإخوان المسلمون غير مدركين للاستحقاقات السياسية لهذا الاختلاف، ولا لمعنى ومغزى تقديم نفسها باعتبارها ممثلة لـ"الإسلام السياسي"، في واقع دولي جديد يعتبر الحداثة السياسية، معيارا مهما في قياس حيوية وقبول الجماعات التي تطرح أجندات لإدارة الدولة. إذ ظلت تتصرف غير واعية بأضرار امتطاء الاستعلاء التنظيمي، والذي لم يمارس فقط مع المخالفين عقائديا وأيديولوجيا، وإنما حتى مع التيارات الإسلامية الأخرى، التي تتباين وتختلف عن الجماعة.

وعندما شاءت إتباع سبيل "المشاركة"، فإنها لم تتبعه من قبيل اكتشاف حسناته على صعيد تحسين سمعتها التي أساء إليها هذا الاستعلاء، وإنما توظيفا لهذا "التفوق

التنظيمي" في احتواء رموز تمثل التيارات الهامشية والضعيفة، والتي لا تنازعها "شرعية التمثيل القيادي" للتيار الإسلامي، فيما يستبعد كل من لا ترغب له أن ينازعها أو يشاركها في هذه "الشرعية". ففي الثمانينات هيمن الإخوان على النقابات المهنية، وفي ظل الارتهان إلى غرور القوة تحولت النقابات إلي مؤسسات ملحقة بمكتب الإرشاد بالجماعة، لا صوت فيها يعلو فوق صوت الإخوان، وهي التجربة التي أساءت إلى الحركة وعلى قدرتها على تمثل قيم الحداثة من جهة، وباتت من جهة أخرى وبالنسبة للعلمانيين صيدا ثمينا، ساعد على تشويه صورة الإسلاميين عموما، وإدراجهم في قائمة التيارات "الفاشية" التي تستغل الديمقراطية للارتقاء إلى قمة الهرم المؤسسي، ثم لا تتورع في أن تكتم أنفاس الجميع.

دفع الجميع ثمن هذه "المنحى الطفولي" في إدارة السباق الانتخابي، في مناخ سياسي رسمي غير متسامح مع الإسلاميين من جهة، وواقع غير رسمي يتربص بهم الدوائر من جهة أخرى، إذ فرضت الدولة الحراسة على معظم النقابات التي سيطر عليها الإخوان وتم طردهم من أروقة النقابات وإيداعهم غياهب السجون. بعد محاكمات استثنائية مثيرة للجدل، فيما ظل الإسلاميون "من خارج الإخوان" يدفعون ثمنا مقابلا من سمعتهم باعتبارهم "غير ديمقراطيين".

المشكلة أن الإخوان لم يقرروا مراجعة التجربة، لإيجاد وعي جديد وجاد، يكون أكثر فهما وإدراكا لحجم الضرر وفداحته، وظلت تصرفاتهم رهينة العشوائية، ورد الفعل غير المنظم، وأقصى ما كانوا يفعلونه، هو الاتجاه نحو الخيارات المظهرية لدرء ما ترتب على التجربة من اتهامات استقرت في وعي النخبة بأنها "جماعة اقصائية" غير مؤهلة لاستيعاب الطيف الوطني في مشروعها السياسي، مثل ضم شخصيات قبطية إلى قوائمها الانتخابية. غير أن هناك شكوكا في أن تكون هذه المظهرية، إخوانية خالصة، إذ لم تكن هي

وحدها على تلك القوائم، بل قاسمها حزب العمل، ذو التوجه الإسلامي، وهو ما يعني أن هذا الخيار ربما يكون قد قبلته بعد ضغوط مارسها عليها شركاؤها في الانتخابات.

قبيل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، رفعت الحراسة عن بعض النقابات، وخاض الإخوان انتخابات نقابة المحامين في مارس من عام ٢٠٠١، ويبدو أنهم قد خاضوها، وفي نيتهم استعادة ما فقدوه من "شرعية استيعابية" في تجارب الثمانينات إذ ضمت قائمة الإخوان رموزا من الحزب الوطني والوفد والناصري والأقباط. ومع ذلك شاب تصرفاتهم مرة أخرى "ثقافة تهميش" الآخر الذي ينازعهم "الشرعية الإسلامية" حيث تم استبعاد محامي التيارات الإسلامية منتصر الزيات من قوائمهم، ونجحت جهودهم في إسقاطه واستبعاده عن مجلس نقابة المحامين.

أعادت التجربة إلى الإخوان بعض التعاطف مع أزماتها الأمنية مع النظام، وقللت من حدة التراشق الإعلامي مع التيارات الأخرى، وباتت العلاقات أكثر ودا من ذي قبل ولكنها في المقابل، عمقت من الهوة بين الإخوان والتيارات الإسلامية الأخرى. ولئن كان الزيات غير محسوب على تيار إسلامي معين وعلى خلاف لا يمكن إنكاره مع بعضها، إلا أن تجربته مع الإخوان عام ٢٠٠١، كان لها تداعيات كبيرة على إمكانية ومستقبل التناغم داخل الطيف الإسلامي في مصر، خاصة وأن الإخوان أعادوا ارتكاب ذات الخطأ في انتخابات نقابة الصحافيين الأخيرة عام ٢٠٠٣ ، حيث رفضوا تأييد الإسلامي عامر عبد المنعم، فيما ضمت قوائمهم الناصريين من كل "نوع وصنف".

ولا شك في أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر، جعلت الإخوان أكثر وعيا بأهميتهم السياسية، في مناخ دولي قوامه الأساسي، يعتمد على فرز القوى والجماعات السياسية في العالم العربي، بحثا عن بدائل لما هو قائم من أنظمة تعتبرها القوى الدولية الكبرى، سببا في

انتشار العنف السياسي العابر للقارات، وعبئا على سيناريوهات تحسين صورة الغرب في العالم الإسلامي.

ولئن كان من المبكر لأوانه القطع، بتطور هذا الوعي عند الإخوان، إلا أن قراءة قائمتهم التي تقدموا بها في انتخابات نقابة المحامين، التي جرت يوم السبت ١٢ مارس ٢٠٠٥، والتي اعتبرت " قائمة قومية" تضم كل التيارات والانتماءات الحزبية والسياسية أشارت ضمنيا إلى أن ثمة وعيا جديدا، ربما بدا يتبلور، قد يعيد للإخوان بعض ما فقدوه في سنوات في ثمانينيات القرن الماضي. نقول ربما .. لأن الحركة كثيرا ما تفاجئنا بـ "انقلابات" على ما نعتقده وعيا ورشدا، تعيدها إلى التخبط والعشوائية، كما كان حالها في سنوات "الطفولة السياسية".

تجليات "المشاركة" الإخوانية

كانت مفاجأة لم يتوقعها أحد لا السلطة ولا المهتمون بالشأن العام في مصر، أن تحرك جماعة الإخوان المسلمين، تظاهرات ضخمة ليس في القاهرة فقط، وإنما في عدة مدن مصرية كبرى، في تحد هو الأول من نوعه للنظام منذ ما يقرب من ستة وخمسين عاما مضت.

والحال أن هذه التظاهرة كانت هي الأخطر بلا شك منذ أن كسر المصريون "حاجز الخوف"، وباتوا أكثر جرأة في تحدي بالنزول إلى الشارع، وترديد الشعارات سواء المطالبة بالإصلاح أو المطالبة الرئيس مبارك بالتخلي عن الرئاسة، وتغيير النظام بكامل شخوصه المعبرة عنه.

فالدولة التي حشدت أكثر من ٥ جندي أمن مركزي مقابل كل متظاهر من حزب العمل أو حركة "كفاية"، وهم لا يتجاوزن العشرات بالنسبة للأولى وبضع مئات للثانية، في مشهد لا يكاد المرء يرى فيه المتظاهرون المختفية رؤوسهم خلف مئات الآلاف من أسنة السلاح، ليبدو المشهد وكأن المظاهرة نظمتها "وزارة الداخلية" وليست قوى المجتمع المدني فنظام هذا هو حاله حيال القوى السياسية الأضعف قدرة على الحشد والتنظيم، سيكون أقل صبرا وحلما إذا ما تعلق الأمر بتحرك جماهيري واسع من خلفه كبرى الحركات السياسية في العالم الإسلامي، ويتخطى طموحها السياسي -وإن لم تفصح عن ذلك علانية حتى الآن- المطالبة بالإصلاح، لتضع عينها على الكرسي الذي يتبوأه الرئيس مبارك نفسه منذ عام ١٩٨١ .

ولذا كانت مظاهرات يوم ٤/٥/٢٠٠٥ الإخوانية المستندة إلى الشرعية "الجماهيرية النسبية" هي الأخطر منذ ولادة الحراك السياسي المصري في مطلع عام ٢٠٠٤ .

واللافت في مظاهرة الإخوان تلك، أنها تخلت عن حذرها المعهود، وتجنبها المستمر استفزاز النظام، بل والدخول معه في أكثر من مرة فيما يشبه "شراكة سياسية" ومشاطرته "القوائم الانتخابية" ودعم رجاله ورموزه في مشهد لا يعكس قسوة النظام وخشونته معها.

بل كان من اللافت أيضا غياب أية مشاركة ولو رمزية للحركة في أي تحرك مدني "غير إخواني" ضد السلطة، فلم يشاهد أيا من رجالها في مظاهرات حليفها التقليدي القديم "حزب العمل"، والتي نظمها أكثر من مرة أمام مجلس الشعب للمطالبة بالإصلاح السياسي، ولم تشارك -رغم ادعائها بأنها من المؤسسين لها- حركة "كفاية" إلا بالصحفي محمد عبد القدوس، رغم أن حضوره عادة ما يكون بمبادرة شخصية وليست تنظيمية، وذلك لولع عبد القدوس الطبيعي وميله الفطري إلى مشاركة زملائه في مثل هذه الأنشطة، وفي المقابل -وهذا هو الغريب حقا- شاركت الجماعة الحزب الوطني في تنظيم "المظاهرة المليونية" في ملعب القاهرة الدولي احتجاجا على الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والتي تحولت إلى مظاهرة لتأييد موقف النظام من الحرب!.

عندما أُنتقدت الجماعة بسبب هذا الغياب، ادعت أن "كفاية" تحولت إلى مشروع يستهدف شخص الرئيس، لرفعها شعارات "لا للتمديد.. لا للتوريث"!. رغم أن الشعار يستهدف في مضمونه الدستور المصري الذي أصل "شخصانية الدولة" واختزلها في القيادة السياسية، حيث ينص على مواد تعطي للرئيس سلطات واسعة، يجعل من مصر "ملكية عرفية" رغم أنها وبنص الدستور "دولة جمهورية".

كان الارتباك والتناقض واضحا في تصريحات الحركة بشأن الانسحاب من الساحة وترك الشارع إما للأحزاب التي خرجت من خندق المعارضة وأصبحت على حد تعبير د. محمد حبيب جناحا من أجنحة الحزب الوطني، وإما للحركات الجديدة الصغيرة التي لمّ يتعرف عليها الشارع بعد. فمرة يحيلون هذا الانسحاب إلى ما يعتبرونه نزعة بعض الحركات خاصة كفاية إلى "شخصنة الصراع" مع النظام، ومرة إلى أن كبر حجم الجماعة يحتاج إلى وقت لحسم خياراتها، لأن تحركها سيترتب عليه نتائج كبيرة يجب أن يتم حسابها جيدا قبل أي تحرك.

لم يدر أحد على وجه اليقين موقف الجماعة من ملف الإصلاح، فإنه في الوقت الذي لم يسمع فيه عن رغبة الجماعة في دخول معترك الانتخابات الرئاسية بمرشح لها، فإنها تكتفي بالإعلان عن أنها سـ"تدعم" أي مرشح يأتي بما يريحها أمنيا! وأنها لن تقبل بـ"الفوضى" في الشارع المصري، وأنها قادرة على حماية مؤسسات الدولة إزاء أي عمل شعبي غير منضبط، وأنها من أنصار التدرج في الإصلاح، وأن وصول الحركة -وكما جاء على لسان حبيب- إلى السلطة "ليس في صالح مصر في المرحلة الراهنة"!. وهي رسائل تستهدف مغازلة السلطة وتطييب خاطرها، وهي في مجملها تعكس ميل الحركة إلى الدخول مع النظام في "تفهمات" تخص الجماعة ولا تتعلق بالإصلاح، بل ربما تقبل الجماعة إغلاق ملف الأخير، إذا ما انتزعت من السلطة اعترافا بـ"شرعيتها السياسية". فكل التصريحات السابقة كانت عرضا إخوانيا بتقديم "خدمات سياسية" لصالح السلطة، بل وكما نفهمه من تلك التصريحات "خدمات أمنية" كذلك ضد المعارضة، إذا ما بلغ التحرك الشعبي مبلغ "الفوضى" على حد تعبير الجماعة!!.

فلماذا إذن كانت هذه التظاهرات الضخمة التي هزت شوارع مصر، فهل حسمت الحركة خياراتها، واستشرفت نتائجها أم أن السلطة رفضت كل هذه العروض الإخوانية السخية؟! والحال أن الحركة حتى ذلك الحين لم تكن قد حسمت خياراتها، ولم ترفض الدولة عروضها كذلك، فكلا الطرفين: السلطة والجماعة راهنا على بعضهما البعض في هذه المرحلة على وجه التحديد. فالأولى كانت تحتاج ولأول مرة في تاريخها إلى "الشرعية الجماهيرية" في وقت تتآكل فيها شرعيتها بشكل كبير وبسرعة لم تكن تتوقعها، وغير مستعدة بحكم إرث الدولة المصرية المثقل بتعقيدات المركزية والشخصنة والتأليه، لتقديم تنازلات في ممارسة سلطاتها لمؤسسات ممثلة تمثيلا شرعيا . باتت أكثر استعدادا لـ"النزول" عند "بعض" مطالب الإخوان نظير أن توفر لها الأخيرة "الغطاء الجماهيري" الذي تفتقده في إطار عملية تبادل مصالح وشراء الشرعية لكليهما، ولقد أبرق الرئيس مبارك آنذاك بعض الرسائل الودودة للإخوان خلال حديث مثير للجدل مع الإعلامي عماد أديب بالتلفزيون المصري، فيما تواترت الأخبار عن وجود اتصالات "سرية" تجري في الخفاء بين الطرفين، تتعلق بتنسيق المواقف أثناء الاستحقاقات الرئاسية في التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٥.

والثانية كانت ترى -وبعكس كافة القوى الأخرى- أن النظام لا يزال قويا وأنه من غير المتوقع إصلاحه أو تغييره في المستقبل القريب، وعليها التعاطي معه وفق هذه التوقعات، مدركة في الوقت ذاته أنه يمر بمنعطف خطر، يحتاج فيه إلى عمليات "تجميل داخلية" لاسترضاء الخارج، الذي يراقب أدائه السياسي عن كثب من جهة، و يبحث في إمكانية التعاون مع "بديل إسلامي" أكثر تمثيلا من جهة أخرى.

يبدو أن الجماعة استقرت على هذه القراءة لمجمل التطورات المصرية الداخلية وشاءت أن تستثمر قلق النظام من "داخل" لم تأمن "مفاجئاته"، وخوفه من "خارج" ربما يجد النظام نفسه يوما ما عاجزا عن وقف اختراقاته للجماعة السياسية المصرية، إذا ما عجزت وحدها عن إحداث التغيير والإصلاح المطلوب.

يبدو للمراقب أن الجماعة في هذا السياق الداخلي الرخو، حاولت أن تنتزع من النظام تراجعه عن تقاليده الأمنية في التعامل معها، والقبول بها كشريك سياسي قوي لا يمكن تجاهله، سواء في إعادة تشكيل الخرائط على الأرض، أو في مساندة رأس النظام ذاته في رحلته الشاقة والمجهولة نحو البحث عن الشرعية. وجاءت مظاهرات الإخوان المشار إليها سلفا في هذا السياق، من قبيل الضغط على السلطة لتسريع خطاها نحو القبول بالجلوس معها، فالحركة تعلم بالتجربة أن النظام يتسم بالإسراف في حذره إزاء التعاطي مع الملف الداخلي، فيما بدت اللحظة التاريخية في ذلك الوقت أكثر ملائمة لقطف ثمارها فالحركة لم تكن ترغب فعلا في "الحوار" مع الإدارة الأمريكية لأسباب تتعلق بتكلفته العالية من جهة، ولقناعتها بأن النظام لا يزال قويا من جهة أخرى وتحتاج إليه في رفع القيود القانونية عن أنشطتها السياسية والاجتماعية، ولكنها تريد فقط استغلال الحوار "الأمريكي الإسلامي" المقترح لتخويف النظام وإجباره على "التفاهم" مع الجماعة سواء دخل الإصلاح أرض الكنانة أو خرج منها مطرودا من الإخوان.

ثمة دلالات بدت تتجلى أمام المراقبين على أن "ثمرة" اقتراب الإخوان الحذر من الجماعة الوطنية المصرية قد باتت أكثر نضجا من ذي قبل، وفي هذا السياق لم أستطع أن أخفي دهشتي وأنا أشاهد بنفسي المئات من منتسبي حركة "كفاية" وهم يتظاهرون أمام

مبنى نقابة الصحافيين المصريين، تضامنا مع معتقلي جماعة الإخوان المسلمين، ومنددين باعتقال أحد أبرز قياداتها: د. عصام العريان.

وفيما كان المتظاهرون من حركة "كفاية"، يرددون الهتافات التضامنية مع حركة الإخوان، كان المصريون يطالعون صحيفة العربي الناطقة بلسان حال الحزب العربي الناصري، وهي تعرب عن اعجابها بالوعي السياسي الجديد للإخوان، وتبنيهم "خطابا معاصرا وديمقراطيا"، وأثنوا على استجابة الإخوان لمطالب بعض القوى السياسية المصرية، بـ"عدم رفع المصاحف في المظاهرات"!، وأشادت بموقف د. عبد المنعم أبو الفتوح عندما تصدى للمتظاهرين، هموا برفع المصاحف، في مظاهرة إخوانية أمام مسجد النور القريب من العباسية وسط القاهرة. ووصف رئيس تحرير الجريدة عبد الله السناوي، هذا المنحى الجديد بـ" التطور الإيجابي".

الصحيفة الناصرية أوردت في صدر صفحتها الرئيسة، دعوة رئيس الحزب ضياء الدين داود بضرورة الإفراج الفوري عن معتقلي الإخوان المسلمين. وتبنى الناصريون إطلاق صفة "شهيد الحرية" على عضو الإخوان "طارق غنام" الذي لقى حتفه في مظاهرات جرت بإحدى محافظات الوجه البحري يوم ٦ مايو عام ٢٠٠٥. بل إن المانشيت الرئيسي لجريدة الناصريين كان بعنوان "أول شهيد في معركة الديمقراطية"، وخص رئيس التحرير التنفيذي د. عبد الحليم قنديل عموده الأسبوعي، للحديث عن شهيد الإخوان، مستهلا العمود بقوله "تذكروا هذا الاسم لأنه يذكّرنا فلا ننسى، فطارق غنام هو أول شهيد في معركة التغيير السياسي، ووحده يستحق أن يكون رمزا لمصر الآن".

لم ينس قنديل في ذيل مقالته وتحت عنوان إشارات، أن يبرق رسالة باسم حركة "كفاية" إلى الجماعة قائلا: "عن حركة كفاية: تدين اعتقالات الإخوان لأنها تعتصم بالمبادئ ترفض دعاوى إنقاذ مصر من لندن .. للسبب نفسه".

رأيت أنه من الأهمية إدراج هذه "الإشارات" لمغزاها ودلالتها على تطور الوعي الحركي سواء لدى النخبة المنتمية لقوى وتيارات غير دينية أو لدى قيادات جماعة الإخوان المسلمين.

ورغم تحفظي الشديد على "حساسية" النخب العلمانية من ناصرين وغيرهم من التقليد الإخواني المتعلق برفع المصاحف في المظاهرات، فإن استجابة الإخوان الفورية بوضع هذه "الحساسية" موضع اعتبار، يعد مؤشرا مهما على إدراك الجماعة لسوءات "الاستعلاء التنظيمي" ومضاره وخطورته على احتياجاتها الأساسية من دعم و تعاطف قوى اجتماعية مهمة.

استطاعت جماعة الإخوان بلا شك بتلك تظاهرات اللافتة، أن تفرض على الجميع احترامها، سواء من القوى التي بينها وبين الحركة "ثارات تاريخية" مثل الناصريين، أو من القوى العلمانية المناهضة للدور السياسي للدين، أو من بعض المحسوبين على ما يسمون بـ" الأمريكيين الجدد"، حتى إن مأمون فندي، كتب في الشرق الأوسط ٩/٥/٥، مستنكرا ما تعرض له الإخوان المسلمون في مصر، محذرا الحكومة من أن البديل الموضوعي لخيارات الإخوان السلمية هو "أبو مصعب الزرقاوي" أو "باشندي" الشاب المصري ابن التسعة عشر ربيعا الذي فجر نفسه يوما ما وسط القاهرة.

ويبدو لي أن اتساع حركة المعارضة في مصر، ومحاولتها الدءوبة إحراز المزيد من المكاسب، بنزولها إلى الشارع، أعاد إلى القوى السياسية المصرية، وعيها بأهمية العلاقات التكافلية بين القوى السياسية المتباينة بغض النظر عن انتماءاتها أو وزنها السياسي.

كانت المشكلة الحقيقية المزمنة التي تعاني منها الجماعة السياسية المصرية، هي عدم إدراك قيمة التعدد والتنوع في القوى السياسية، وتأثيره الإيجابي إذا ما أُحسن توزيع أدواره على المسرح السياسي المصري. إذ كانت المعايير الحاكمة في هذا الإطار، والمحددة لنظرة كل جماعة سياسية، لنظيراتها من الجماعات الأخرى، هو ما تمثله من تعبير تنظيمي لقوى اجتماعية موجوده بالفعل في الشارع، وهو المعيار الذي أفضى إلى نمطين لا ثالث لهما في تأطير شكل العلاقة بين القوى السياسية المصرية، وهي: إما القطيعة وإما الاستعلاء. وإذا ما اجتمعت هذه القوى في مشهد واحد، شرع كل منهم في "ركوب الآخر" وتخطي رقاب الجميع، ليكون هو وحده في الصدارة وعلى المنصات أمام كاميرات "الدعاية الفضائية".

هذه النزعة المظهرية لا زالت موجودة وبقوة حتى الآن، ولقد لاحظت بنفسي حضورها وتجلياتها بشكل واضح في "حركة كفاية"، ولقد أفضى بعض قياداتها لي شخصيا بهذا الصراع، واشتكى لي إسلاميون من أن "يسار الناصريين" يحاولون اختطاف الحركة، و قال آخرون إن "إسلامي حزب العمل" يبحثون عن تأسيس حركة جديدة بديلة بعد أن اختطف "كفاية" اليساريون والنصارى!!

بل إن البعض أسر لي أنه قرر عدم المشاركة في فعاليات "كفاية"، لأنها اختطفت بالفعل من قبل الأقباط!!، وهو قرار غريب غير مدرك أبعاد التطورات الخطيرة التي ألمت بمكونات المجتمع المصري و علاقته بمفهوم الانتماء لـ"الدولة". والذي كشف عنه الصدام بين

الكنيسة والسلطة على خلفية إسلام زوجة قسس مصري تم تسليمها للكنيسة وإكراهها على التراجع عن دينها الذي اعتنقته عن رضى بدون إكراه.

والمثير للدهشة هنا هو أن موقف الأقباط من كفاية هو ذات موقفهم من المشاركة في الأحزاب السياسية القائمة، إذ لم نشاهد في الحركة إلا وجهين ثابتين في العمل العام في مصر وهما "جورج إسحاق" و"أمين اسكندر"، الأول ناشط سياسي وعضو اللجنة التنفيذية بحزب العمل الإسلامي والثاني نشاط ناصري، خرج من الحزب العربي الناصري بعد خلافات مع رئيسه ضياء الدين دأود. فيما غابت وجوه كثيرة عن المشاركة، كانت نشطة في مرحلة ما قبل تصاعد المعارضة للحزب الوطني، مثل د. رفيق حبيب و هاني لبيب.

والملاحظ هنا عزوف الأقباط عن المشاركة، في أي نشاط سياسي وطني، يجري تحت حضانة الجماعة الوطنية المصرية، فيما تنامى التفاف الأقباط بما فيهم المثقفون الأقباط حول الكنيسة بديلا عن الدولة، وحول البابا شنودة كـ"رئيس" للأقباط يدين له الجميع حتى العلمانيون منهم بالولاء والطاعة، بديلا للرئيس الرسمي للبلاد!

كان هذا التحول يجري في الخفاء وبالتدرج من غير أن يشعر به الرأي العام في مصر حتى أُكتشف فجأة مع أول اختبار حقيقي، لمفهومي الانتماء والمواطنة عند الأقباط، في الحوادث التي صاحبت إسلام وفاء قسطنطين.

اكتشف الجميع هنا أن عزوف الأقباط عن المشاركة السياسية من خلال الأطر والمؤسسات الوطنية، أحالهم بالتبعية إلى الإستسلام لـ"المشروع الطائفي" للكنيسة المصرية في عهد البابا شنودة .

ومن ثم فإن غياب الحضور القبطي عن فعاليات كفاية وغيرها من مظاهر التعبيرات السياسية الوطنية الأخرى، مؤشر بالغ الخطورة، يعني أن الكنيسة لا زالت هي

مناط الولاء والبراء عند نصارى مصر وليست الدولة أو المجتمع المدني المصري. ومع ذلك نرى ونسمع أن بعض الإسلاميين غاضبون من وجود "إثنين" من الأقباط في حركة كفاية فيما كنا نتمنى أن ينخرط فيها وفي غيرها من الأحزاب السياسية الأخرى العشرات منهم بدلا من الارتماء في محاضن الطائفية البغيضة، والتي أفرزت اتجاهات جديدة لا تتسم فقط بجرأتها على تحدي الولاية القانونية والدستورية للدولة على كل مؤسساتها بما فيها الدينية، وإنما بتنامي ظواهر أخرى "خطرة" لا نريد الإفصاح عنها في هذا السياق.

أعتقد وبتأملي لتداعي الأحداث عقب مظاهرات الإخوان تلك، أن معيار الوزن السياسي وحده لم يعد المرجعية الوحيدة في تقدير واحترام الآخر المخالف سياسيا، فإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين تملك الوزن الجماهيري، فإن القوى الأخرى الأقل قدرة على الحشد والتأثير في الشارع، تملك "النخبة" التي لها أوزانها الاعتبارية داخل مصر وخارجها ولا يستطيع النظام تحمل سداد فاتورة وتكلفة إيذائها وقمعها وتحجيمها، ومن ثم فإن حضورها ولو كان من قبيل التعاطف والتأييد والدفاع، هو قيمة كبيرة في سياق الإحراج وكف الأذى عن الجماعة. فالأخيرة تحتاج إلى "النخبة" لهذا السبب، والثانية -بل الجميع بما فيها السلطة- تحتاج إلى الجماهير في اللحظات الأخيرة وساعة الحسم.

الإخوان ومستقبل نقل السلطة

دعيت لحضور ندوة عقدت مساء الجمعة ٢٠٠٥/١/٧ بالقاهرة، بمبادرة من مجموعة من المثقفين الإسلاميين، لم يحدد لها أجندة مسبقة، غير أن أحداث "الشغب الطائفي" الذي شهدته الكاتدرائية المرقسية للأقباط الأرثوذكس، بالعباسية وسط القاهرة، عقب إشهار زوجة قس قبطي إسلامها، فرضت نفسها على الموضوع الرئيسي للندوة.

كان من بين الحاضرين، شخصية إسلامية وحزبية وفكرية كبيرة، ويعد واحدا من أكثر معارضي نظام الرئيس مبارك تشددا، سيما فيما يتعلق بعمليتي "التجديد الرئاسي" المثير للجدل أو فيما يعتقد بأنها سيناريوهات لـ "توريث للسلطة" متوقع إقرارها مستقبلا.

لم أستطع منع نفسي من توجيه سؤال له، رغم أنه كان خارج السياق العام للندوة "علاقة الكنيسة المصرية بالدولة"، إذ سألته لماذا لا يبادر الإسلاميون باتخاذ خطوة مشابهة، لما أقدم عليه مثقفان: سعد الدين إبراهيم، ونوال السعداوي، ورجل الأعمال محمد فريد حسنين، للترشيح لرئاسة الجمهورية؟!

أعلم أن هذه الخطوة ليس لها أي نفع على صعيد منافسة الرئيس مبارك على مقعد الرئاسة، سواء قبل الاقتراحات التي تقدم بها الرئيس مبارك يوم ٢٠٠٥/٢/٢٧ لمجلسي الشعب والشورى لتعديل المادة ٧٦ الخاصة بطريقة اختيار الرئيس أو بعد إجازة هذه التعديلات: ففي الأولى يشترط الدستور المصري تسمية ثلث أعضاء مجلس الشعب "البرلمان" اسم المرشح، وموافقة الثلثين الباقيين، تمهيدا لعرضه على استفتاء عام، وفي الثانية -التعديلات المقترحة- باتت القيود أكثر تشددا، إذ امتدت لتشمل موافقة المجالس المنتخبة: البرلمان، الشورى والمجالس المحلية!!

وهي شروط -في هذه أو في تلك- بعيدة المنال على أي مصري يرغب في الدخول إلى هذا المعترك، خاصة وأن الحزب الوطني الذي يرأسه الرئيس مبارك، يحكم قبضته العددية على مقاليد اتخاذ القرار داخل المجالس الثلاثة، فضلا عما يفرضه "النظام الرئاسي" -في أية دولة- من هيمنة على كل المؤسسات والأجهزة بها: إما هيمنة "قانونية" أو أخرى "عرفية" تعتمد على الولاء والطاعة.

ومع ذلك فإن الخطوة التي أقدموا عليها قبل إعلان الرئيس عن اقتراحاته بتعديل الدستور اعتبرت في حينها وكما قال أصحابها، ذا "فوائد رمزية"، إذ كانت تناقش علانية وحتى ذلك الحين موضوعات كانت من "الحرام السياسي" تورد من يلج إليها موارد التهلكة، بل إنها تجاوزت النقاش والفكرة والمشورة، لتشتبك سلميا مع النظام في الشارع.

بالتأكيد كان هذا التحرك مآله الفشل، ليس بسبب "الكسل السياسي" الذي أصاب الكل في مصر، ولكن بسبب أن معظم من تقدموا للترشيح، شخصيات مثيرة للجدل، ينظر إليها المصريون إما نظرة "شك" وإما باعتبارها من قبيل "طلب الشهرة".

فالسعداوي طبيبة وروائية لا تتورع عن المجاهرة بأفكارها الاجتماعية المسرفة إلى حد "الاستفزاز" في تحررها، وإبراهيم مزدوج الجنسية، يحمل الجنسية الأمريكية إلى جانب احتفاظه بالجنسية المصرية، فضلا عن مواقفه المثيرة بشأن التطبيع مع الكيان العبري، والمشروع الأمريكي بالعراق والعالم العربي، والأجندة السياسية للكنيسة المصرية ومطالبها التي يعتبرها البعض "مطالب طائفية"، وفريد حسنين يعتبره قطاع من الرأي العام أنه يميل إلى "المظهرية السياسية" في إطار البحث عن "دور وطني"، وهو الاعتقاد الذي ساد عقب إقدامه على تقديم استقالته من مجلس الشعب في إبريل من العام ٢٠٠٤، متعللا بـ"أنه أصابه اليأس من الإصلاح الذي لا يجيء".

واللافت هنا أن الثلاثة ينتمون روحيا إلى التيارين الليبرالي والماركسي، فيما تشكل ما سمي آنذاك بالتوافق الوطني، الذي كان يتبنى -قبل أن يتنازل عن ذلك فيما بعد مشروعا لتغيير الدستور، على النحو الذي يقلص من سلطات الرئيس الجمهورية، ويتيح اختياره من بين أكثر من مرشح وعبر انتخابات عامة وليس استفتاء صوريا وشكليا.. شكل التوافق من أحزاب: الوفد والتجمع اليساري، الناصري والشيوعيين، إلى جانب مجموعة الأحزاب الهامشية التي رخصت لها الحكومة في ذلك الوقت.

هذا على أقل تقدير بدا إعلاميا وكأن الإسلاميين خارج النسق السياسي المصري الداعي إلى الإصلاح. خاصة وأن الإخوان المسلمين وعلى لسان مرشدهم محمد مهدي عاكف، أيدوا الحزب الوطني الحاكم في رؤيته الداعية إلى الإبقاء على الدستور الحالي بدعوى أنه ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع، وهو ما اعتبره عاكف مكسبا، يمكن أن يخسره الإسلاميون حال انعقاد العزم على تغيير الدستور في الظروف الدولية الحالية. فيما اعتبر عاكف الرئيس مبارك وليا للأمر يجب طاعته، في تصريح اعتبرته المعارضة في حينها موافقة الإخوان على التجديد للرئيس مبارك، وما يتضمنه ذلك من دلالات على مساندة الإخوان لميراث "احتكار السلطة" في مصر.

وفي هذا الإطار فإنه لا يقع النظر على خبر أو تقرير أو تعليق بالصحف المصرية أو العربية يتعلق بالإصلاح إلا وكان المنافح عن الديمقراطية والإصلاح و حق الأمة في اختيار رئيس منتخب، لا "مستفتى عليه"، أسماء تكاد تكون واحدة ومكررة: حسين عبد الرازق، رفعت السعيد وحافظ أبو سعدة مثلا. فيما تغيب أسماء الإسلاميين سيما من أكبر جماعة إسلامية في مصر، تملك "مشروع دولة" وهي جماعة الإخوان المسلمين: أين

د. عصام العريان، أين د. عبد المنعم أبو الفتوح؟ لا نسمع إلا المرشد وكأنه يتحدث نيابة عن الحزب الوطني الحاكم.

هذا الغياب ربما كان مقصودا، ولكن تصريحات المرشد مقلقة، تنفي احتمال التغييب القسري فيما نلمس حضورا بشكل أو بآخر لإسلاميين آخرين مستقلين أو بأحزاب إسلامية صغيرة: الوسط، الشريعة والإصلاح رفض النظام في مصر التصريح لها ولكن لصغرها تبدو أصواتها بعيدة وباهتة.

هذا المشهد في جملته وضع الإسلاميين في الصفوف الخلفية في هوجة الدعوات إلى الإصلاح في مصر، فيما يتصدر الصفوف والمنصات كل القوى الأخرى التي على خلاف سياسي وأيديولوجي مع الإسلاميين.

قال لي صديقي المفكر والسياسي والحزبي الكبير، ونحن نهم بالانصراف في نهاية الندوة، أنه عرض على شخصيات تحسب على التيار الإسلامي، فكرة الترشيح، غير أنهم تذرعوا بالمرض وعدم القدرة على خوض معركة كبيرة بهذا الحجم!!.

وهو تذرع مثير حقا للاستغراب إن لم يكن "هروبا" من العرض، إذ إن سعد الدين إبراهيم مسن، وأعلم أنه يشكو من جملة أمراض تهد جبلا، ومثله نوال السعداوي، ومع ذلك تغلبا على المرض والشيخوخة وأقدما على ما لم يقدم عليه شباب الحركة الإسلامية وفتيانها!!

حينئذ تذكرت سؤالا سأله لي الداعية الإسلامي المصري -المقيم في قطر- عبد السلام البسيوني، قائلا وقد اعتصرته الحسرة: لماذا لا يوجد بين الإسلاميين سيدة في قوة ومكانة نوال السعداوي، و شاعر مثل عبد الرحمن الأبنودي أو أحمد فؤاد نجم؟! سؤال بسيط ومباشر ولكنه يختزل تفاصيل الأزمة داخل التيار الإسلامي المصري، لا يختزلها في بعدها

السياسي وحسب، وإنما في غياب لغة يفهمها مجتمع مقبل على مشاكل، لا قبل له بها من قبل.

والحال أن الوسط السياسي والفكري في مصر يطلق على جماعة الأخوان المسلمين حركة "الفرص الضائعة"، و هو توصيف يضمر تفاصيل كثيرة، أهمها أن الجماعة لا تجيد قراءة الواقع السياسي الذي تتحرك في إطاره العام من جهة، وعادة ما تتردد في استثمار الأحداث التي يختل فيها ميزان القوى لصالحها من جهة أخرى. وكثيرا ما يشير المثقفون المصريون إلى حالتين للدلالة على صدقية هذا الوصف: الأولى الفراغ السياسي الكبير الذي كان سائدا في مصر، بعيد انقلاب يوليو عام ١٩٥٢، وكيف عجزت الحركة عن ملء هذا الفراغ، رغم أنها كانت القوة السياسية الوحيد في مصر المؤهلة والقادرة على التمدد فيه وشغله. والثانية حالة الصدمة والارتباك والذي بلغ درجة "الغيبوبة السياسية" التي أعقبت، عملية اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات في أكتوبر من عام ١٩٨١، خاصة و أن غياب "رأس الدولة" المفاجئ - بالاغتيال أو بالانقلاب - في الأنظمة السياسية التي لا سيادة فيها إلا لمؤسسة الرئاسة، تكون كل الطرق المؤدية إلى الحكم، ممهدة لأية قوة منظمة، ليس بالضرورة تكون في وزن وثقل جماعة مثل حركة الأخوان المسلمين، ومع ذلك - بحسب تقديرات البعض - فوتت الأخيرة الفرصة، ورضت بموقع المشاهد، مثل عامة المصريين!!

والحال أن فرص الحركة "الضائعة"، لم يكن مقتصرا على علاقة الجماعة بـ"الخارج السياسي" الذي تمثله الدولة، ولكن أكثر منها كان مع "الداخل التنظيمي" للجماعة ذاتها وفي هذه وفي تلك، سددت الحركة فواتيره أضعافا مضاعفة، إما تغييبا داخل السجون والمعتقلات (مع ما تيسر من إعدامات)، وإما بشق عصا الطاعة بالخروج والانشقاقات ومطاردة الخارجين عنها أينما كانوا وحيثما حلوا، حتى في "أرزاقهم" ولقمة عيشهم.

ولئن كانت الجماعة قد حسمت خيارها مع السلطة، بإتباع سياسة المهادنة و"النفس الطويل". انتظارا لما يشبه أل"هبة" سواء جاءت - تلك الهبة - من الداخل "الدولة" في صورة السماح لها بهامش من المشاركة في الانتخابات النيابية أو من الخارج "واشنطن مثلا" أسوة بالنموذج العراقي (مشاركة إخوان العراق في مجلس الحكم الانتقالي)، فإن الجماعة لم تحسم أمرها بشأن العديد من الملفات الداخلية العالقة، وعلى رأسها "الخلافة السياسية" داخل التنظيم وموقع "جيل الوسط" منها، رغم أن فرص فتح هذه الملفات، فرضت فرضا على الجماعة، عقب وفاة مرشدها الخامس مصطفى مشهور في نوفمبر من عام ٢٠٠٢. إذ رأت الجماعة الإبقاء على تجميد "المشاريع التجديدية" داخل الحركة، وذلك بتهميش دور القيادات الوسيطة أو الشابة، وزيادة نفوذ "الحرس القديم" وإسناد منصب "المرشد" للقيادات المسنة. رغم أن فرصة التجديد كانت مطروحة وبقوة، من خلال إسداء النصيحة باختيار د. عبد المنعم أبو الفتوح، و هو قيادة إخوانية شابة، خليفة للمرشد الخامس، غير أن الجماعة أبت إلا أن يكون مرشدها شيخا مريضا تجاوز الثمانين من العمر، لتهدر فرصة أخرى في سلسلة الفرص الطويلة والضائعة. بيد أن وفاة مرشدها السابع المستشار مأمون الهضيبي - رحمه الله - في ٩ يناير الجاري، أعاد إحياء تلك الفرص من جديد، خاصة تلك المتعلقة، بقواعد اختيار المرشد العام.

في غضون ذلك، جاءت معظم التوقعات، لصالح "قوى التجديد" داخل التنظيم وبنت تلك التكهنات توقعاتها، على أساس أن الجماعة ستتعلم من أخطائها السابقة ومن الانتقادات العنيفة التي أخذت عليها جمود حراكها الداخلي، وأن منطق المواجهة مع خصومها بالخارج، يفرض عليها أن لا تفوت الفرصة هذه المرة !! بيد أن هذه التوقعات جاءت من منطلقات، ترى الجماعة "كيانا مستقلا" عن المجتمع والدولة، وأنها تدير آليتها

بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي السائد في الأخيرة، وتناست تلك التوقعات أن التنظيم هو سليل ثقافة المجتمع المصري الحالي، وبنيته السياسية الفوقية، والتي ركنت منذ ما يزيد عن ربع قرن، إلى "ثقافة التأبيد"، أي "تأبيد السلطة" والقيادات الأخرى الأقل منها ، في مؤسسات الدولة المختلفة ، من وزراء و محافظين و رؤساء مدن و بلديات و كذلك رؤساء الأحزاب . و لم يشذ عن هذه الثقافة أية جماعة سياسية أو مهنية أخرى سواء كانت داخل المؤسسات الرسمية أو خارجها من أحزاب و نقابات و جمعيات مهنية أو ما شابه ذلك . فالأحزاب السياسية و على سبيل المثال ، تحكمها قيادات بلغت من العمر عتيا ، و ظلت على رأس الهياكل التنظيمية ما يقرب من ثلاثين عاما ، و لم تتغير إلا إذا غيبها الموت. ولئن كان حزب التجمع اليساري المصري ، قد حاول الخروج عن هذه القاعدة بانتخاب رفعت السعيد (٧١عاما) رئيسا للحزب ، خلفا لـ خالد محي الدين (٨٠ عاما) و الذي أعلن تخليه عن رئاسة الحزب طواعية ، فإن هذه التجربة لم تخرج عن ما هو مألوف إذ إنها استبدلت قيادة مسنة بأخرى مسنة أيضا ، فيما ظل ملف التجديد مغلقا إلى أل غير مسمى ، فضلا عن أنه تغيير شكلي ، حيث تقرر أن يظل محي الدين رئيسا شرفيا للحزب مدى الحياة !!

أي أن جماعة الإخوان المسلمين ، ليست نشازا عن الأنساق السياسية السائدة في مصر، والتي تأثرت بـ"ثقافة التأبيد" ، فضلا عن ثقافة أخرى مشابهة وهي "ثقافة التوريث" والتي باتت آلياتها تخترق المهن السياسية من جهة، ومهن المكانة الاجتماعية من جهة أخرى مثل القضاء والنيابة العامة والشرطة والصحافة و الخارجية و الجامعات ، إذ يعمل كل من يعمل في تلك الجهات ، على تمهيد الطريق لأبنائه ليرث مهنته بها ، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية (الصراع على الخلافة بحزب الوفد بين عائلة سراج الدين و قيادات

من خارجها، مثله بحزب العمل بين عائلة إبراهيم شكري وعائلة أحمد حسين). وهي نفس العدوى التي انتقلت لحركة الأخوان المسلمين ، عندما اختير مأمون الهضيبي مرشدا عاما للجماعة ، إذ إن الأخير لم يكن يستند إلى أية شرعية تؤهله ليعتلي أعلى درجات السلم التنظيمي، إلا "شرعية القرابة" التي تربطه بالمرشد الثاني للجماعة الشيخ حسن الهضيبي رحمه الله.

ولم تهمل الحركة الوسط السياسي المصري كثيرا ، إذ فاجأت الجميع و بعد أيام قليلة من خلو منصب المرشد العام باختيار محمد مهدي عاكف . وهو قيادة مسنة تنتمي إلى "الحرس القديم" ـ مرشدا عاما للجماعة خلفا للهضيبي، لتدحض زيف كل تلك التحليلات التي توقعت أن تغرد الحركة منفردة بعيدا عن هذه الثقافة، وكشفت عن أنها كانت في مجملها توقعات تستند إلى قراءة مسرفة في تفاؤلها وليس إلى رصد وتحليل لمجمل اللوحة السياسية المصرية، التي تتأثر بها أية جماعة سياسة سلبا أو إيجابا.

وفيما يتعلق بـ"التوريث السياسي" على وجه التحديد ظل الموقف الرسمي والمعلن للحركة متمسكا برفضه، رغم ما تواتر من أخبار و"تصريحات" إخوانية فهم منها أنها لا مانع لديها من قبوله ، وأنها فقط تحتاج إلى أن يساعدها الرئيس مبارك بـ"شئ ما" يعينها على تحمل تكلفته الغالية .

ولكن ثمة فارق بين أن ترفض التوريث وبين أن تمنعه ، وفي تقديري فإن الإخوان مثلهم مثل كافة القوى الوطنية المصرية ، ترفض التوريث ولكنها لا تملك القدرة على منعه والجماعة تختلف اختلافا كبيرا عن شقيقاتها من التيارات السياسية الأخرى المعارضة فإذا كان "ثقل" الإخوان أو وزنها ، يمثل "ميزة" بالنسبة لها فهو في ذات الوقت يعتبر "عبئا" على قراراتها وخياراتها إزاء الكثير من الملفات في مصر ، وعلى رأس ذلك ملفا التوريث

والإصلاح الديمقراطي . ولعل ذلك يفسر"تثاقلها" وتباطؤ رد فعلها في كل أزمة، فالحركة ليست في حجم ووزن "كفاية" أو"التجمع" أو"الناصري" أو"الوفد" أو حزب الشيخ الصباحي . فعلى الرغم من أن ضعف هذه التجمعات والأحزاب يعتبر"عيبا" فهو في ذات الوقت يعد "ميزة " على المستوى الحركي فإذا تحركت بسرعة ونزلت إلى الشارع . فإن تكلفة هذا التحرك بالنسبة لها لن يكون ذا تأثير على بنيتها الداخلية أو على رموزها وقياداتها وشخوصها حال اصطدامها بالسلطة . بسبب ضعفها الذي لايقلق السلطة من جهة . وبسبب أنها قوى علمانية لها بعض الحصانة الدولية من جهة أخرى .

الأمر بالنسبة للإخوان يختلف . فالجماعة تنظيم كبير له جماهيريته .. حركاته وسكناته تخضع لحسابات كثيرة . إذ إن كل قرار تتخذه على المستوى الحركي تكلفته معروفة . فضلا عن أنها باعتبارها تيارا سياسيا إسلاميا . محرومة من أية غطاء حمائي يعصمها ويعصم أيا من قياداتها من البطش والاعتقال سواء على المستوى الحقوقي الداخلي أو الدولي . واعتقد أن تجربة عصام العريان ومحمد مرسي كانت خير شاهد على هذه المفارقة . إذ احتجت الإدارة الأمريكية على اعتقال شاب من كفاية . وتجاهلت اعتقال قياديين كبيرين من الجماعة ولم تشر إليهما لا من بعيد أو قريب! .

أقول هذا الكلام لأن كثيرا يعقدون أمالا كبيرة على الإخوان . في الحيلولة دون تمرير سيناريو التوريث وفي المساندة اللامحدودة لقوى الإصلاح من التيارات الليبرالية و العلمانية الأخرى.

وفي تقديري إنه إذا كانت الأحزاب الشرعية "ضعيفة" جماهيريا . ولا تملك ما يغري الجماهير على الاصطفاف حولها . فإن الإخوان المسلمين القوية جماهيريا والقادرة علي التنظيم والحشد واربـاك النظام . معوقة سياسيا بسبب خبرتها "المؤلمة" مع الأنظمة

العسكرية القمعية المتعاقبة ، وهي "خبرة" تعوق فيها نزعة المغامرة وبسبب ثقلها الذي يفرض عليها التفكير ألف مرة قبل اتخاذ أية قرارات "ثورية" تستفز نظام يتربص بها الدوائر.وقبل هذه وتلك فإن الإخوان يخشون المشاركة في إحداث فوضى سياسية ، تفضي في النهاية . في ظل غياب قوى ليبرالية أو علمانية قوية ترضي القوى الدولية . إلى أن يؤول حكم البلاد إلى نظام مستنسخ من نظام يوليو عام ١٩٥٢ ، وهي الحالة التي تبث مشاعر الرعب في صفوف الجماعة ، ويجعلها تنظر إلى نظام الرئيس مبارك ، باعتباره "الأفضل" بالنسبة لها على الأقل إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا .

والحال فإن موقف الجماعة بالغ الدقة والصعوبة ، فالبرغم مما ذكرته أنفا فإن الحراك السياسي في مصر الآن ، فرض عليها الكثير من الحرج ,وحملها على أن تتخلى وبحساب دقيق ، عن بعض "تحفظاتها" إزاء حركة الشارع ، فتشارك معه حينا وتتخلى عنه أحيانا أخرى ، وعينها على رد فعل السلطة ، وكأن لسان حالها يقول : ليت الأخيرة تتفهم موقفي !

العرض الطلابي وأزمة أم المؤمنين..وأخطاء قيادة الجماعة

مدير مكتب قناة الجزيرة بالقاهرة ، حسين عبد الغني، في تقرير أعده وأذاعته الجزيرة، تعقيبا على العرض الرياضي لطلبة الإخوان في جامعة الأزهر في ديسمبر عام ٢٠٠٦، والذي ألبسه البعض "البدلة الميري" لعسكرة العرض.. قال إن الفضائية القطرية سبق لها أن عرضت منذ أربع سنوات شريطا كاملا لعرض شبابي إخواني مشابه ، ولم يحدث أي رد فعل لا من السلطات المصرية ولا من صحفها ولا من الخصوم السياسيين للإخوان! .

تقرير الجزيرة أعاد عرض "الشريط" القديم ، نسخة عام ٢٠٠٢ ، والذي بدا "الشريط" الجديد ـ نسخة ديسمبر٢٠٠٦ ـ بالنسبة له "لعب عيال"! وهو تقريبا ما أثار دهشة واستغراب الزميل العزيز حسين عبد الغني.

والحال أن صحيفة "المصري اليوم" كانت في موقف صعب، فعلامات الاستفهام بدأت تحاصرها من كل جانب، خاصة مع تواتر المواقف اللافتة التي رسمت لها صورة "الطرف" الشريك في عمليات نصب "الكمائن" الصحفية لاصطياد الإخوان المسلمين

ربما كانت الصحيفة "بريئة" ، وربما كانت "مخترقة" بكتاب ومسئولين لهم "مصالح" مع من بيده خزائن مصر، وربما أكون مخطئا في تقديري، غير أني لم أستطع أن أمنع نفسي وإن النفس لأمارة بالسوء ـ من التوجس والتساؤل، سيما أن أزمتين متتابعتين لم يفصل بينهما إلا أيام معدودات، استهدفتا الإخوان المسلمين على وجه التحديد ، وبدأتا ـ أكثر تحديدا ـ من "المصري اليوم"، الأولى : أزمة الحجاب وفاروق حسني التي نجا منها الإخوان بأعجوبة، والثانية ـ بعدها مباشرة ـ أزمة "ميليشيات الأزهر" التي تم اصطيادهم فيها بسهولة ويسر!

البعد "المهني" في الأزمتين ربما كان حاضرا، بيد أني . وغيري أيضا . ربما ساورنا الشك في "البراءة" المهنية في الحالتين ، إذ إن أزمة "الحجاب" قفزت إلينا فجأة بدون "مناسبة" ولا ندري لماذا اختير وزير الثقافة على وجه التحديد ليقول رأيه في الحجاب؟! وبأي مناسبة؟! .. هكذا من الباب للطاق؟! .

المهم أن الأزمة انتهت بعمليات إغاثة حكومية "لإنقاذ" الوزير وانتشاله من مسرح العمليات سليما معافى بعد أن فشلت عمليته الانتحارية، وأفلت "الإخوان" في اللحظة الأخيرة قبل أن تغادر سيارات الترحيلات معسكرات الأمن المركزي، متجهة نحو "صيدها" الثمين ، وذلك بعد أن تراجع المرشد العام ووصف المشهد كله بـ"التهريج"! ثم كانت المفاجأة عندما اصطحب وزير الثقافة صحفية "المصري اليوم" التي أجرت معه الحوار" المفخخ" وبعده مباشرة في رحلة له إلى باريس ضمن الوفد الصحفي المرافق، لتستمتع بأجواء وهواء وعبير عاصمة التنوير!

في أزمة العرض الرياضي، كان مانشيت الصحيفة يوم الاثنين ١١/١٢/٢٠٠٦ "مفخخا" وتحريضيا، ومكتوبا بصيغة "الرأي" وليس بصيغة "الخبر" المحايد، مدعما بمقال من رئيس التحرير ومقالات كتاب الزوايا، وتحقيق صحفي في اليوم التالي.

وفي ذات اليوم خصصت قناة "دريم" التي ترتبط بعلاقات "غريبة" وغير مفهومة مع "المصري اليوم" ، حلقة لمدة ساعتين عن ميليشيات الإخوان ، وكنت مشفقا حقا على المذيعة منى الشاذلي وهي "منكسرة" ومرغمة على نقل وصلات التحريض، من كل " مدع " حتى من محترفي الكتابة عن سوق الدعارة ولياليه السفلية والمخملية، وحياة غوازي المحروسة في كل العهود! .

وكانت المفاجأة عندما طرح الزميل مجدي مهنا في عموده "في الممنوع" في عدد ١٤ ١٢ ما يشبه "نموذجا" للأسئلة التي من المفترض أن يوجهها المحققون لعصابة الـ"١٤٠" كما وصفتهم صحيفة الجمهورية الحكومية في عددها يوم أمس السبت ١٥/١٢ / ٢٠٠٦ .

كنت أتمنى . آنذاك . من كل قلبي أن أكون مخطئا في تقديري، لأن الصحيفة التي تركها الزميل أنور الهواري وهو في قمة تألقه ، اعتراضا على إعلان الخمور" الشهير، تحولت إلى ملاذ لعدد من الصحفيين الغلابة والمهمشين والمقموعين في عدد من الصحف الصغيرة التي لا تاريخ أو وزنا مهنيا لها، واستطاعوا أن يثبتوا وجودهم وحرفيتهم المهنية من خلال "المصري اليوم" ، وهم الذين صنعوها بجديتهم وحماسهم، وكنت أربأ بهم أن يستغلوا في معارك لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

هذا من جانب.. ومن جانب آخر عندما سمعت سلسلة الاعتذارات التي قدمها قادة الإخوان المسلمين، وبعض نوابهم بالبرلمان، على العرض الذي قدمه طلابهم في ١١/١٢/٢٠٠٦ بجامعة الأزهر، تيقنت حينها ، أن قرارا سياسيا سيصدر خلال ساعات لأجهزة الأمن لكي تقطف "الثمرة" بعد أن زرعت في "المصري اليوم" واستوت على عودها في الصحف الرسمية، ونضجت على بيانات الإخوان الاعتذارية.!

كنت أقرأ منذ ما يقرب من عشرين عاما، للمفكر المغربي محمد عابد الجابري، عما كان يسميه "علم استشراف المستقبل"، تذكرت ذلك وأنا أتابع ردود أفعال مسئولي الإخوان على هذا "التحرش" الاعلامي بهم، وضعفهم وتهافتهم في مواجهة أزمة "مفتعلة" كانت متوقعة منذ أن كتب رئيس تحرير "المصري اليوم" مقاله عن ضرورة إضافة نص في الدستور يمنع "الإخوان" من المشاركة في الانتخابات العامة والرئاسية في مصر! ثم افتعال أزمة "الحجاب" وعندما لم تنفع الأولى لاعتبارات الوزن المهني والسياسي والفكري والتاريخ

الوطني، وفشل الثانية بعد الانسحاب السريع والمفاجئ للمرشد العام من ساحة المعركة كان من المفترض على الجماعة أن تدرك أن ثمة خطوة ثالثة لاستدراجها وربما من ذات المصدر، وأنها لن تكون أكثر من سابقتيها في مضمونها "الكاريكاتوري"!

استطاع الإعلام المعادي للحركة، أن يقذف في قلوب عقلاءها الرعب من "أول كلمة"! وكان هلعهم صادما إلى حد كبير، وفيما كان الشباب صغير السن والذي تنقصه الخبرة في مثل هذه الأزمات، مكشوف الصدر والظهر مطمئنا واثقا في حكمة القيادة وثباتها وفي أنها لن تتخلى عنه ، كانت قياداته . تحت الشعور بالصدمة والهلع . تسهل اصطيادهم الواحد تلو الآخر، وحملهم عند الفجر على سيارات الأمن المركزي ، بتلك التصريحات الاعتذارية، التي كانت بالنسبة للسلطة اعترافا رسميا من الإخوان، بأنهم "مذنبون"! وكانت النتيجة طبيعية جدا ولا مفاجئات فيها بالمرة ، إذ من المسلم به في عرف الدول أن "المذنب" يحاسب ولا قيمة للاعتذار. فالخصومة هنا ليست بين عائلتين في ريف مصر ، على "جاموسة" أو على "خروف" ولكنها خصومة سياسية حادة وكبيرة وصراع على بلد كبير بحجم مصر!

أودع السجون آنذاك نحو ٢٠٠ طالب غالبيتهم في كليات القمة ، خاصة الطب وكانت حينها الامتحانات النصف سنوية على الأبواب. لم يستطع منصف أن يعلق ذنبهم فقط في رقبة "المصري اليوم" صاحبة "البلاغ . المانشيت"، وإنما أيضا على رقبة قيادات الإخوان، الذين قدموا بلا وعي منهم مسوغات "رسمية" لاعتقالهم، عندما ظهروا على شاشات الفضائيات ، وهم يعتذرون!

لقد وصلتني أثناء تلك الأزمة رسائل وبيانات لجمع التوقيعات على مذكرة تطالب "المصري اليوم" بالاعتذار. وفي تقديري أن مذكرة مشابهة كان ينبغي أن توجه لقيادات

الإخوان تطالبهم هم أيضا بالاعتذار، ليس للنظام كما فعلوا.. ولكن للطلاب الذين سلموهم بلا وعي منهم لمقار الأمن، مسرفقين معهم "دليل الإدانة" مختوما بشعار "السيفين والمصحف".

وقبل الأزمة بما يزيد من شهر وبالتحديد يوم ٥ أكتوبر عام ٢٠٠٦ عرض التلفزيون الدنماركي مقاطع من شريط مصور، يظهر شبّانا من أعضاء حزب الشعب الدنماركي المتطرف، وهم يحتسون الخمر ويغنونَ وَيرسمون رسوما تسخر من النبي صلى الله عليه وسلم !

فور نشر الخبر في وكالات الأنباء ، بادرت جماعة الإخوان المسلمين في مصر بإصدار بيان عممته على كل وسائل الإعلام ، انتقدت فيه الإساءة وطالبت بمقاطعة المنتجات الدنماركية مجددا.

المفارقة هنا أن الإساءة الدنماركية جاءت متزامنة مع ما نشرته ثلاث صحف مصرية . إحداها حزبية والأخريان مستقلتان . من إساءات لأم المؤمنين عائشة ولعدد من كبار الصحابة والمبشرين بالجنة.

الإساءة "المصرية" لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأمهات المؤمنين أثارت ردود أفعال داخل مصر وخارجها أيضا، ومثلت صدمة كبيرة للرأي العام المصري.. ومع ذلك لم يصدر من الجماعة بيان يغضب من الإساءة المصرية بمثل غضبه من الإساءة الدنماركية! خاصة أن ما بثه التلفزيون الدنماركي جاء لاحقا لما نشرته الصحف المصرية الثلاث من إساءات ، فلم سكتت على الأخيرة وغضبت من الأولى ..أليس ذلك غريبا؟!.

والحال أن هذا الموقف "الغريب" من الإخوان، يثير الكثير من اللبس واللغط، فهي في البداية والنهاية حركة سياسية بمرجعية دينية ، ولم تستق شرعيتها من "السياسة" وإنما

من "الدين".. ولعل ذلك ما تدركه قياداتها جيدا ، وما حملها على عدم التخلي عن شعارها التاريخي "الإسلام هو الحل" ، رغم كل الضغوط التي مورست عليها باعتبارها جماعة طائفية لاعلاقة لها بالعمل المدني العام ، وحصلت على مقاعدها في مجلس الشعب في عدة دورات متتالية بفضل هذه "المرجعية" وليس بفضل شطارتها السياسية.

لم يكن بوسع أحد ممن يتعاطفون مع الحركة أن يتفهم هذا "السكوت" عما صدر من ثلاث صحف مصرية، إلا باعتباره موقفا أدرجته الجماعة بين حساباتها السياسية، سيما وأن إحدى هذه الصحف التي استهلت الإساءة لأهل السنة وللصحابة وتبني الموقف الشيعي في كثير من القضايا ، تواترت أنباء عن وجود علاقة "ما" وصفت بـ الغامضة" بينها وبين الإخوان!

الإخوان طالبوا بمقاطعة "الدنمارك" ولم يدينوا ولم يطالبوا بأي موقف عقابي مشابه لتلك الصحف الثلاث التي أساءت لأمهات المؤمنين والصحابة الأطهار رضي الله عنهم أجمعين؟! ..الإساءة كانت واحدة سواء هنا في مصر أو في الدنمارك ، فما الذي حمل الإخوان على أن يتحمسوا لإدانة الثانية والسكوت والتغاضي الكامل عن الأولى ؟!

ليس ثمة تفسير آخر لذلك إلا أن إدانة الدنمارك ليس لها "تكلفة" سياسية ، بينما إدانة الصحف المصرية تحتاج إلى حسبة "برمة" ووزن الأمور بميزان "السياسة" لا بميزان "الدين" .

صحيح أن ما حدث في حقيقته كان "فتنة" لتمحيص القلوب والضمائر والسرائر ولكنها فوق ذلك كانت فتنة لفرز القوى السياسية والفكرية عامة من جهة، ولفرز الرموز والتيارات و"نجوم" الفضائيات والمنصات التي تتكلم باسم الإسلام من جهة أخرى.

الكبائر سياسية في حق الجماعة الوطنية

لفترة طويلة كانت تقديراتنا لمواقف جماعة الإخوان المسلمين السياسية ، تقديرات تستند إلى "العاطفة" أكثر منها إلى "العقلانية" ، ولا أقصد هنا عقلانية الجماعة ، ولكن أقصد التقييم العقلي لمجمل المواقف التي اتخذتها الحركة إزاء عدد من الملفات في مصر .وهذه الظاهرة تسأل عنها الجماعة بالطبع ، وقد دفعت ثمنه غاليا من سمعتها ، ومن حسن ظن بعض النخبة وقطاع من الرأي العام بشفافيتها . إذ لم نر إلا الأخطاء .. والأخطاء التي تعكس قدرا لا يمكن إخفائه من "النرجسية التنظيمية" أو ما يترك في وجدان المراقب أنه من قبيل "الاستعلاء الحركي" الذي قد يصد الناس عن الجماعة صدودا ، وبشكل لم يترك لنا خيارا آخر غير التسليم بأنه يعكس الرأي العام داخل الحركة.

إذ كانت الأخطاء ترتكب بدون مبررات ، وبدون مراعاة لـ"مشاعر" الأخرين أحيانا وتتجاهل وجودهم بالمرة في كثير من الأحيان ، و في تقديري فإن الإخوان كانوا يستصغرون "الذنب" أو "الخطأ" فيما لا يدرون حجم عاقبته فيما بعد . ربما يسمحون .وعلى سبيل المثال . لأحد صحفييهم المشهورين ، الإشراف على صحيفة نسائية "خلاعية" تعتمد على الإثارة والتهييج الجنسي ، فيما نسمع في كل مكان نحل فيه ، ما يؤذي الإخوان في حسن استقامتهم الشرعية بسبب ذلك !

فضلا عن مواقف من نوع "الكبائر" السياسية التي لم يستطع الإخوان تقديم تفسير واحد عنها ، وما إذا كانت تعبر فقط عن وجهة نظر من تورط فيها وحده ، وليسمح لي القارئ الكريم أن أصفها فعلا بـ"الكبيرة" السياسية ، لأنني رأيت بنفسي مدى "قبحها" وما خلفته في النفوس من حزن ومرارة .

ولقد شهدت انسحاب اثنين من المؤسسين لـ"لجنة الدفاع عن سجناء الرأي" وهما القيادي الجهادي السابق كمال حبيب و الناشط الحقوقي الإسلامي الشيخ عبد الرحمن بن لطفي .ابن خالة قاتل الرئيس الراحل أنور السادات ، الضابط خالد الاسلامبولي احتجاجا على تعمد مقررها الزميل الصحفي محمد عبد القدوس .وهو ناشط إخواني خصخصة اللجنة لصالح معتقلي الإخوان فقط ، وتكرار تجاهلها لبقية المعتقلين المحسوبين على تيارات إسلامية وغير إسلامية أخرى !

المشكلة أن هذه المواقف كانت تأتي متزامنة مع مواقف متشابهة ، وصادرة عن من يمكن اعتباره "المتحدث الرسمي" باسم الجماعة ، عندما كان يصر في كلامه أو في مقالاته أو تصريحاته الصحفية والإعلامية على أن يصف الجماعة بـ "التيار الإسلامي " وهو تعبير كان يستخدم بوعي وليس عفويا ، وكان من الواضح أن المقصود منه إما نفي "الأخر" الإسلامي وتقزيمه وتحقيره وإما أنه يقصد استعراض سلطته الأبوية على كامل الطيف السياسي الإسلامي في مصر الجهادي منه والسلمي .. الوسطي والمتطرف !

وسواء أكان المقصود هو المعنى الأول أو الأخير ، فإنه في هذه وتلك يكون قد ارتكب "كبيرة سياسية" لا تغتفر ، ففي الحالة الأولى يكون قد أوغر صدور الآخرين ضده ، وعمق من الشقاق والخلافات بين جماعة الإخوان المسلمين وبين شقيقاتها من التيارات الإسلامية الأخرى التي تتبنى رؤى وأفكارا وأجندات تختلف وتتباين عن أجندة الإخوان ، وفي الحالة الثانية يكون قد أثبت على نفسه تهمة خروج جميع التيارات بما فيها العنفية والجهادية من تحت عباءته ، وهي التهمة التي ما انفك يدرءها عن نفسه !

أخطاء أخرى وقعت فيها الجماعة في إدارة خلافاتها أثناء الانتخابات في بعض النقابات المهنية ، مثل تأييد "مرشح حكومي" أمام مرشح المعارضة مثلا أو تأييد مرشح

ماركسي أو يساري ضد مرشح إسلامي غير محسوب على الإخوان المسلمين ! والقائمة طويلة ويضيق المقام لحصرها كاملة ، وأعتقد أن الإخوان عليهم أن يعترفوا أولا بخطأ هذا المنحى ، وأن يثبتوا للجماعة الوطنية أنها تمد يدها للجميع بشفافية ، وأن تمايزها التنظيمي أو الحركي أو الايديولوجي ووزنها الجماهيري ، لا يعني أنها قادرة على أن تستغني عن الجميع ، بل إنها تستقوي بهم كما هم يستقوون بها ، فخصوصية الحالة المصرية الراهنة ، تختلف كثيرا عما كانت عليه مصر منذ خمس سنوات مضت ، وتحتاج فعلا إلى مراجعة سياسية وفكرية كبيرة وجادة وجريئة داخل الجماعة ، مراجعة تفضي إلى انتصار الرغبة في تجاوز فكرة "الانتصار للجماعة" ، إلى أفاق أكثر رحابة يكون الانتصار فيها للوطن الذي هو أكبر من أية جماعة أو تنظيم .

إذا كان لجماعة الإخوان المسلمين "أخطاء" لا تخطئها عين المهتمين بالشأن السياسي المصري ، فإن ثمة مواقف أخرى قد تلتبس على البعض فتبدو وكأنها "أخطاء" غير أنها في واقع الحال تكون موقفا "عقلانيا" تقتضيه خصوصية الجماعة وخبرتها وتراثها الحركي والتنظيمي، ولعلي أشرت إلى بعضها في مقال سابق . فلقد أخذ البعض على الجماعة ـ مثلا ـ موقفها المتحفظ من تشكيل "جبهات" مع قوى وتيارات وأحزاب أخرى في شكل بنية تنظيمية جديدة ، والذي تراوح ما بين المشاركة "الخجولة" أو التمثيل "الشكلي" إلى الغياب شبه الكامل .

البعض اشتكى على سبيل المثال من عدم "انضمام" الإخوان إلى حركة "كفاية" وكانت بالفعل الأخيرة تنظم مظاهراتها ، فيما لا تكاد ترى من الإخوان إلا الزميل الصحفي محمد عبد القدوس ، وهو حضور لا يجوز اعتباره تمثيلا إخوانيا ، فكل من يعرف عبد القدوس ، يدرك أنه يشارك في كثير من فعاليات النشاط المدني المصري ، بدون أن

يكون بالضرورة ممثلا عن الإخوان ، والمهندس أبو العلا ماضي وهو بدوره لا يمثل إلا حزب الوسط ، ولا يمكن حسابه على الإخوان . فيما كانت الحركة لا تقوى على حشد أكثر من ٣٠٠ ناشط سياسي بالكثير جميعهم ينتمون إلى تيارات سياسية علمانية مختلفة إلى جانب رموز إسلامية مستقلة .

هذا الحشد الضحل ، حمل البعض على أن يبدي مشاعر الحنق والضيق من الإخوان وتساءلوا : لم لا يشاركونا بألف أو بألفين لتبدو كفاية أكثر هيبة في عيون السلطة؟!.

السؤال كان عفويا وبريئا ، وسأله المشاركون الطيبون والعفويون الذين ليس لهم أية حسابات أو طموحات أو حساسيات وأكثر ما يتمنونه هو التعبير عن رأيهم بحرية في الشارع ، ولم يعلموا شيئا عما يجري خلف الكواليس والغرف المغلقة .

ولقد نقلت هذه الشكوى للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ، في لقاء جمعني به في مقر نقابة الصحفيين ، ففاجأني بالقول : إن قيادات كفاية هي التي طلبت من الإخوان أن يكون تمثيلهم في المظاهرات تمثيلا ضعيفا ، حتى تحتفظ "كفاية" بخصوصيتها ، ولا يطغى عليها النمط الاحتجاجي الإسلامي ، وحتى لا تبدو وكأنها حركة اختطفت من قبل الإخوان !

في ذات الوقت لاحظت أن ثمة مشاكل داخل كفاية ذاتها بين من له حق تبوأ مقعد الصدارة والظهور أمام الكاميرات ، وشهدت بنفسي تنافسا بين اليساريين وبعض الإسلاميين على من يحمل "الميكرفون" ، وسمعت شكاوى من هيمنة اليسار على الجانب الإعلامي لكفاية ، وتعمد الأخيرة تهميش أي تعبير إسلامي في صفوفها ، وهدد البعض بالانفصال عنها ، خاصة بعد تنامي الاحتجاجات على اللجوء إلى فكرة "إضاءة الشموع"

في ميدان سعد زغلول ، تنديدا بيوم "هتك العرض" في ٢٥ مايو عام ٢٠٠٥ باعتباره "تقليدا غير إسلامي" !.

موقف جماعة الإخوان من "كفاية" حتى تلك اللحظة . ظل ملتبسا على الرأي العام ولا يعرفه إلا من كان في الدائرة القريبة من الطرفين ، ورغم أن موقف الجماعة من مسألة "الانضمام" التنظيمي لكفاية ولغيرها من حركات وجبهات جديدة ، كان بالنسبة لي على الأقل "عقلانيا" أو موضوعيا وبالغ الوضوح ، إلا أنه ظل على حاله ملتبسا على الكثير ، وما عزز من هذا الالتباس ، تصريحات المرشد العام للجماعة والذي عزا فيها احتفاظ الإخوان بمساحات كبيرة بينها وبين "كفاية" إلى أن الأخيرة حركة من "الشتامين" يتطاولون على الرئيس وعائلته !

صحيح أن مهدي عاكف شاء تهدئة السلطة وعدم استفزازها وغسل يد الجماعة من "الشتيمة" ولكنه في ذات الوقت لم يقل الحقيقة من جهة وأغضب قوى سياسية أخرى من جهة ثانية ، بعد أن اعتبرت تصريحاته ضربا من "الانتهازية السياسية".

رغم أن هذه المساحة التي احتفظت بها الإخوان لنفسها بعيدا عن "كفاية" كان لها من الأسانيد التكتيكية والموضوعية بل وفي تقديري والعقلانية والتاريخية ما يبررها إلا أن التصريحات عززت من حالة الخصومة النفسية بين الجماعة وكفاية ما خلف إحساسا بالمرارة عند الأخيرة لم يكن يقال علانية ولكننا كنا نسمعه كلما جمعنا لقاء عابر مع أي من قياداتها .

قد يستغرب البعض من وصفي موقف جماعة الإخوان المسلمين المتحفظ من الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى بـ"العقلانية" !

وهو استغراب في تقديري صادر عن موقف عاطفي وعن خبرة "استغراب الاختلاف" المستبطنة في اللاوعي الجمعي المصري ، والتي تظهر في كل أزمة وطنية تستدعي شكلا من أشكال التنسيق بين القوى السياسية المصرية .

لم أفهم قيمة "النقاء التنظيمي" بمعنى رفض تفكيك التنظيم الأصلي وإلحاقه بتنظيمات وطنية أخرى متنوعة ومتباينة في الرؤى والمرجعيات والتكوين الفكري العقائدي تحت دعوى ضرورات اللحظة التاريخية ، إلا بعد إطلاعي ومتابعتي للتجربة الفلسطينية .

وأقول هذا الكلام لأن البعض يستغرب حرص جماعة الإخوان المسلمين على "الاختلاف" و"التمايز" عن الآخرين ورفض "تنسيق" العمل معهم. لأن فكرة "التنسيق" أو "الانضمام" في الوعي العام المصري، لا تعني مفهومها الحقيقي والمتعارف عليه . وإنما تعني التخلي عن هوية الحركة وعن خصوصيتها . والذوبان في الإطار التنظيمي الجديد وهذه كانت أكبر خطايا حركة "فتح" الفلسطينية وتدفع ثمنها الآن من رصيدها الوطني والتاريخي وربما من وزنها الجماهيري ومستقبل وجودها في السنوات القليلة القادمة .

عندما تأسست "فتح" في فلسطين عام ١٩٦٤ كانت ذات روح إسلامية، وأقرب ما تكون إلى تنظيم إخواني جهادي مقاتل، إذ كان جل قياداتها مثل أبو عمار وأبو جهاد ينتمون عاطفيا أو تنظيما لجماعة الإخوان المسلمين في مصر . ومع الضغوط الدولية على الحركة . التي تشبه الضغوط الحالية على إخوان مصر لعلمنتها . تقلص الحضور الإسلامي في "فتح" وتزايد الوجود العلماني حتى بات له الكلمة الفصل بها . ومع تزايد الضغوط الدولية على الحركة الوطنية الفلسطينية . قبلت فتح عام ١٩٦٩ أن تتخلى عن "نقائها التنظيمي" لتذوب في تنظيم أوسع وهو "منظمة التحرير الفلسطينية" التي ضمت تحت

لوائها التيار الماركسي الفلسطيني (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) ، إذ كان علمنة فتح شرطا "عربيا" "وغربيا" للاعتراف بالمنظمة والذي حصلت عليه فعلا عام ١٩٧٤، وكان في واقع الحال البوابة الذهبية لاختراق المنظمة وتحويل بعض فصائلها إلى أمراء حرب يخوضون حروبا بالوكالة عن أجهزة مخابرات عربية ودولية . والذي انتهى بعقد اتفاقية أسلو عام ١٩٩٤ لقطع الطريق على مرحلة ما بعد فتح والمنظمة بظهور حركات جديدة أكثر نقاء وشفافية ووطنية مثل حركتي حماس والجهاد .

بعد تخلي فتح "الإخوانية" عن هويتها التنظيمية اختفى الإخوان المسلمون تنظيميا من فلسطين واستغرقوا ما يقرب من عشرين عاما . ابتداء من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٨٩ حتى أعادوا بناء وجودهم في شكل تنظيم جهادي مقاتل مجددا في صورة حركة حماس .

كان بالتأكيد ثمة قواسم وطنية كبيرة تجمع إخوان مصر مع اليسار الفلسطيني وعلى رأسها بلا جدال "ملف التحرير" ، ولكن ذلك لم يكن أمرا يقتضي ذوبان كل التنظيمات في منظمة واحدة . فمن جهة لم يفرض هذا "الذوبان" ضرورات وطنية ملحة وإنما ضرورات دولية ضاغطة ، اشترطت علمنة فتح لقاء نيل الاعتراف العربي والدولي ومن جهة أخرى أدى هذا الذوبان بمضي الوقت إلى الاختفاء التدريجي للإخوان واليسار الماركسي الفلسطيني ، ولم يبق إلا منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي تجاوزتها التطورات التاريخية ورشحت الأحداث ظهور قوى جديدة أكثر نقاء وحيوية وشبابا .

واعتقد أن الضغوط الدولية الآن على جماعة الإخوان المسلمين تستهدف علمنتها كشرط أساسي لقبولها لاعبا شرعيا في رسم الواقع السياسي المصري الجديد بأي طريقة وهي ذات اللعبة الدولية التي اتبعت مع شقيقتها في فلسطين في النصف الأخير من القرن

الماضي ، ولعل ذلك ما حمل الإخوان على أن لا تتجاوز علاقاتها بالأحزاب السياسية المصرية ، حدود التنسيق والحوار والاتفاق علي بعض القضايا الكبرى التي تجمع ولا تفرق .

وفي تقديري فإن التجربة الفلسطينية ليست درسا يبرر موقف الإخوان بمصر فقط وإنما هو في ذات الوقت درس لكافة القوى والتيارات السياسية الأخرى ، فملف الإصلاح لا يقتضي التخلي عن "الهويات التنظيمية" فالاختلاف والتعدد والتنوع سنة من سنن الله عز وجل في الكون ، ولا يمكن أن تستقيم الحياة بدونه فلماذا نتخلى عنه بدون أية مبررات مقبوله ؟!

هل باتت الجماعة عبئا على الإصلاح؟!

الرؤية التي قدمها المفكر الكويتي الكبير د. عبدالله النفيسي في دراسته التي نشرت في افتتاحية مجلة "المنار الجديد" في عددها ٣٧ (شتاء ٢٠٠٧)، والتي تدعو إلى ضرورة أن يعيد الإخوان المسلمون في مصر أو في غيرها من الدول العربية ، النظر في جدوى وجود الجماعة كتنظيم.. ربما يرى البعض أن موعد هذا الطرح غير مناسب في ظل الظروف الأمنية القاسية التي تتعرض لها الجماعة حاليا في مصر.وفي تقديري أن هذا "الرأي" يعتمد على المعيار "العاطفي" في تقدير الأمور، فيما تعتبر الجماعة حركة سياسية ، من المفترض أنها تستند في قراءتها للواقع إلى المعيار" الموضوعي" لا العاطفي.. مهما كانت قسوة الظروف واللحظة التاريخية التي تحيط بها.ثم إننا دائما ما نسمع منذ نصف قرن أو يزيد عن أن الظرف "غير مناسب" كلما تعالت الأصوات التي تطالب بإعادة فتح ملف الإخوان في كل أزمة يمرون بها ، ولا ندري متى سيكون الظرف مناسبا على وجه التحديد حتى نتكلم في الموضوع بصراحة وبموضوعية.لا يعني كلامي أن طرح النفيسي هو القول الفصل في هذه المسألة، فهي دراسة قد تصيب وقد تخطئ، ولكنها في النهاية رؤية مهمة وبالغة الأهمية تدعو إلى إعمال العقل والتفكير بعيدا عن ثقافة تغييب الوعي الناتجة عما يمكن تسميته بـ "إلف المشهد" والتعود عليه ، ما يعني أنه بات قدرا لا رد لقضائه.ثمة إجماع بين كافة القوى السياسية وعلماء الاجتماع السياسي على أن الجماعة باتت قوة اجتماعية من الصعب اجتثاثها مهما كان حجم الاضطهاد والقمع الذي تتعرض له، وذلك استنادا إلى تجربة الإخوان الأمنية مع الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر منذ نشأة الجماعة عام ١٩٢٨ .

هذا الإجماع تحول في الوعي العام ووعي النخب السياسية والفكرية إلى حالة من الاستسلام للجماعة باعتبارها أيضا قدرا لا يمكن الإفلات منه !هذه ربما تكون "فرضية" صحيحة وسليمة، ولكن هذا الافتراض لا يعني أن الحركة كوجود باتت ضرورة تاريخية لإنجاز حراك سياسي واقتصادي واجتماعي كبير في الحالة المصرية. وإذا كنا لا نثق في الطرح العلماني لتقدير أهمية الإخوان والذي يعتبرها عبئا على الحالة السياسية المصرية لأنها استخدمت كـ"فزاعة" لتجميد البلد وتكتيفها خوفا من الصعود السياسي للإخوان فإن الإسلاميين من خارج الجماعة لم يناقشوا صراحة وبصوت عال ما إذا كانت الحركة باتت "عبئا" على الحالة الإسلامية ذاتها ، وهو ذات السؤال الذي ظل مغيبا داخل الجماعة في مصر حتى الآن ،ربما لغياب "التدريب" على طرح الأسئلة مهما كانت غريبة وصادمة، وهو ديدن التنظيمات السياسية أيا كان مرجعيتها أو أيديولوجيتها، حيث إن "مبدأ الطاعة" هو قوام أية جماعة منظمة في إطار رتب وكوادر حركية، سواء كانت الجماعة علمانية أو دينية، فضلا عن صعوبة "تخيل" أن تغيب الجماعة فجأة عن الوجود بعد كل هذه التضحيات التي قدمت من أجل أن تبقى عصية على "الحل" القسري أو الطوعي زهاء ما يقرب عن مائة عام .ومن هنا تأتي أهمية دراسة النفيسي المثيرة للجدل، لأنها نقلتنا من مربع الاستسلام للسائد إلى مربع التساؤل عنه، وما إذا كان مفيدا استمراره أم أنه بات منتجا "ماضويا" تجاوزته الظروف التاريخية ، فبات عبئا على الحاضر بقدر ما كان مهما حين ولد بكرا عفيا ثريا في الماضي .

عندما نشرت هذا الكلام في "المصريون" يوم ١٣ فبراير عام ٢٠٠٧ جاءني هذا التعقيب من قارئ: "الإخوان: فريضة وضرورة"!

هذا الرأي اعتقد أنه لا يخص صديقنا المعقب وحده ، بل هي حالة سائدة في قطاع ليس بالقليل من الوسط الإخواني عامة ، فضلا عن أنها انعكاس حقيقي لظاهرة "شخصنة السياسة" أو "شخصنة الدين" ، والتي تمتد لتشمل القطاعات والفئات التي ترتبط بعلاقات "منفعة" أو "أيديولوجية" بمؤسسات الدولة الكبرى التي تتنافس على ولاء الجماهير والشرعية السياسية والدينية ، مثل : "أنا المسيحية" عند الكنيسة المصرية، و"أنا الدولة" عند مؤسسة الرئاسة ، و"أنا الإسلام" عند جماعة الإخوان المسلمين!

الظاهرة خير شاهد على أننا مازلنا نقف عند منعطف ما قبل "الدولة الحديثة" حيث ينتصر الرأي العام للعصبيات بأشكالها المختلفة ، فيما يتراجع الولاء للدولة لصالح الولاء للأشخاص أو الجماعات السياسية والدينية! ما يفرز ظاهرة "تعدد السلطات" الموازية للسلطة الشرعية للدولة.

ولا أريد أن يستغرقني هذا الاستهلال أو يشغلني عن القضية التي أثارها النفيسي في افتتاحية مجلة "المنار الجديد" ، والتي أثارت هذا السجال "الاحتجاجي" على ما قدمه الباحث الكبير بين يدي الرأي العام.

النفيسي مفكر محسوب على التيار المتماس مع الحالة الإسلامية بنسختها "الإخوانية" ، بل كان واحدا من كوادرهم الشبابية قبل أن يقرر الاستقلال عن الجماعة وهو حاصل على الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة تشرشل البريطانية عام ١٩٧٢ وعمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة "أكسترا" البريطانية وبمعهد "هوفر" للعلوم السياسية في جامعة "هارفارد" ، ثم أستاذا بجامعتي بكين وموسكو.

النفيسي باعتباره محللا سياسيا من جهة ، وعايش الإخوان ككادر من كوادرها من جهة ثانية، وعايش التجربة السياسية الغربية متأملا تطورها وتحولاتها ومن داخلها من

جهة ثالثة، فهو بذلك يمثل مرجعية ثرية ومهمة، ينبغي التعرف عليها والاستفادة منها ومن بين ما أشار إليه تراجع فكرة "الحزب" في الغرب لصالح فكرة "التيار" ، والأخيرة أعتقد أنها هي الأكثر قربا من التجربة الفقهية والقانونية والدستورية في التاريخ الإسلامي.

أئمة الفقه والقانون والدستور الكبار مثل : أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل - رحمهم الله جميعا - لم يؤسسوا تنظيما سياسيا . بل "مرجعيات" فقهية ترتكز على "المصداقية" في التأثير واستقطاب واصطفاف الرأي العام. وتحولوا جميعا بمضي الوقت إلى "تيارات" في الأمة ، وتم تصنيف الناس استنادا إليهم إلى حنفية وشافعية ومالكية وحنابلة، ولا يزال حضورهم "الفقهي" - رغم تراجع تأثيرهم السياسي في الحاضر - يؤثر في الجميع حتى الآن، فيما شاهدت بعض فترات حياتهم عمليات صدام عنيفة مع السلطة ليس بسبب حشد الأتباع والتلاميذ من خلال " تنظيم " يتبع سبيل نقل الأوامر من الكوادر العليا إلى الأتباع بصرامة، تحيله بمضي الوقت إلى حالة من العسكرة - كما يجري الآن لدى بعض الحركات الإسلامية ، بل والأحزاب السياسية أيضا - وإنما كان الصدام بسبب منزلتهم "المرجعية" - وليست التنظيمية - التي كان بإمكانها أن تحرك الثورات وحركات التمرد على السلطة المركزية في "بغداد" أثناء الحكم العباسي.

لقد اختفى "المنصور" الذي أهان "مالكا" وعذبه . وحبس أبا حنيفة إلى أن مات الأخير - رحمه الله - في السجن، وظل الإمامان الكبيران في وجدان الأمة حاضرين كـ"تيار" فقهي كبير يشارك حتى الآن في صوغ الرؤى الدينية والسياسية .

لقد اختفى هارون الرشيد وبقي الشافعي ، وكذلك اختفى المأمون والمعتصم والواثق وبقي أحمد ابن حنبل وغيرهم .. بقوا كتيارات تؤسس لبناء فكري وثقافي وسياسي

وفلسفي عظيم أبقى على هذه الأمة حية عصية على كل محاولات إخماد روح الجهاد . بكل درجاته . فيها.

ربما تأتي أهمية دراسة النفيسي من كون ظاهرة "التيار" التي كانت موجودة قد اختفت وتراجعت كثيرا مع ظهور فكرة تأسيس الأحزاب السياسية في بدايات القرن الماضي، فلربما أجهضت "الحزبية" مشاريع مرجعية كبيرة كانت الأمة ثرية بها ، مثل محمد عبده والأفغاني ورشيد رضا والكواكبي وحسن البنا وسيد قطب وغيرهم .. إذ كانوا جميعا "مشاريع" لتأسيس تيارات كبيرة لم تكتمل، ربما بسبب الافتنان بفكرة الأحزاب كبديل لفكرة "المرجعية" الفقهية.. ولذا أعتقد أن الفكرة تحتاج فعلا إلى مراجعة وإلى تساؤلات ، ولعل اجتهاد النفيسي يكون بداية هذه الرحلة الشاقة والمضنية .. فلماذا لا نتساءل بتجرد.. ولماذا لا نجرب؟!.

برنامج حزب الإخوان بين الجدية و"الشو" الإعلامي

عشية الإعلان عن برنامج حزب الإخوان صيف ٢٠٠٧، قيل أن المرشد العام محمد مهدي عاكف، وزع نسختين من البرنامج ، الأولى على نواب الكتلة البرلمانية، مختلفة عن النسخة التي وزعت على عدد من المثقفين والمفكرين المصريين!

وأن من اطلع على البرنامج(٥٠ مفكرا ومثقفا) كان أكثر بكثير ممن اطلع عليه من داخل الحركة! و لا ندري على أي معايير اختارت الجماعة من اختارتهم لتوزيع البرنامج عليهم باعتبارهم "مفكرين" و"مثقفين".. ومن دونهم كانوا خارج هذا التصنيف الذي احتكمت إليه في عملية الاختيار

البعض رأي أن الجماعة لجأت كعادتها إلى "العنصرية" أو إلى "البوشية" في الاختيار: هذا معي وهذا ضدي!

البعض لم أصدق هذا "الاتهام".. لأن الجماعة أرسلت نسخة من البرنامج إلى د.رفعت السعيد، وهو واحد من أشد الشخصيات العامة المصرية التي تتخذ مواقف عدوانية من الحركة الإسلامية عموما وجماعة الإخوان على وجه الخصوص.. غير أن البعض رأي اختيار السعيد، من قبيل "المكايدة" الإخوانية له، وليس من قبيل احترام رأي الآخر المخالف والمعادي، بدليل أنها تجاهلت أسماء إسلامية محترمة ولها وزنها الفكري والثقافي وتعاملت معها الجماعة باعتبارها ليست من زمرة "المثقفين والمفكرين" الذين نالوا "شرف" استلام نسخة من البرنامج، وذلك بسبب تباينهم في الرؤى مع الجماعة

الحركة وزعت البرنامج بدون مسمى للحزب!، وعرفت أن من وضع الخطوط العريضة للبرنامج، هو مرجعية قانونية وقضائية لها احترامها في الوسط القضائي المصري

وعند مجمل الحركة الوطنية المصرية، ومع ذلك نفذت الجماعة اجتهادها المستقل ولم تستأنس برأي من لجأت إليهم للمساندة في صياغته !

حتى صدور هذا الكتاب تتحدث الجماعة عن "برنامج" وليس عن "حزب" ما يعزز من فرضية "المناورة" وليس "الجدية".

وبمتابعتي لردود الأفعال اكتشفت أن الإخوان خسروا حتى المتعاطفين معهم مثل د. ضياء رشوان ود. عمرو الشبكي وآخرين، بسبب ما ورد في البرنامج من "بدع" سياسية لم يعرفها تاريخ الدول الإسلامية في قديمه وجديده.. لم يترك الإخوان فرصة للمتعاطفين مهم أن يدافعوا عن "برنامج" كان بحق "انقلابا" تشريعيا ودستوريا، ومؤسساتيا على الدولة ويفترض وجود فراغ مؤسسي تمددت فيه الجماعة باقتراحات غريبة وشاذة ومستهجنة لعل أهمها إعلاء سلطة رجال الدين على السلطات التشريعية المنتخبة وعلى سلطة رئيس الدولة، على نحو يحيل "السلطة الدينية" إلى الحاكم الفعلي للبلاد، وهو ما فسر بسهولة بأن مفهوم الدولة عند الإخوان هي الدولة الدينية مهما حاولوا التدثر بغير ذلك!

أعتقد أن برنامج حزب الإخوان، كان "مصيبة" جديدة تضاف إلى سلسلة المصائب التي تهبط عليهم تباعا آناء الليل وأطراف النهار.. ولعله . بحسب تقديري . هو المصيبة الأكبر الابتلاء الأعظم.. إذ إنه كان هذه المرة بما قدمت أيديهم.. والنظام منه براء

وقبل يهدأ الصخب الإعلامي حول البرنامج أدلى د. عصام العريان بتصريحات بالغة الغرابة والإثارة لجريدة الحياة اللندنية في ١٣ أكتوبر عام ٢٠٠٧ قال فيها إن الحركة حال وصولها إلى الحكم . ستعترف بإسرائيل وبعدها بأيام رد المرشد العام محمد مهدي عاكف في ذات الصحيفة (يوم ١٨ من أكتوبر) ليؤكد أن قاموس الجماعة لا يوجد فيه شيء يسمى إسرائيل .. لافتا إلى أن ما يعترفون به فقط "عصابات صهيونية احتلت أرضاً

عربية وطردت أهلها، وإذا أرادوا أن يعيشوا بيننا فسيكون داخل إطار فلسطين، وإذا أرادوا دولة فليس لدينا إلا المقاومة".

المستشار السياسي للمرشد ، د. عبد الحميد الغزالي وقف بين البينين وقال لـ المصري اليوم (في نفس اليوم ١٨ أكتوبر) : إن هذه القضية لا تشغل جماعة الإخوان بالمرة، والذي يشغلنا الآن هو الحقوق المشروعة الكاملة غير المنقوصة للشعب الفلسطيني، وما عدا ذلك فهو قضايا نظرية لا يجب ألا ننشغل بها" . وأضاف "مسألة الاعتراف سابقة لأوانها بالمرة ". مشيرا إلي "أن لكل حادث حديثاً"

العريان عاد ورد على الاثنين في موقع "إسلام أون لاين" وقال "إن الجماعة ترى أن وجود إسرائيل باطل، وما بني علي باطل فهو باطل، ولا يمكن الاعتراف بها، لكنه عاد وقال "إنه في حالة وصول الحزب المرتقب للإخوان إلي السلطة في مصر، فإنه سوف يتعامل بواقعية سياسية مع إسرائيل".

هذا التضارب والارتباك طرح سؤالا مشروعا بشأن آليات وضع السياسات العامة والمستقرة بالجماعة، غير أنه أعاد السؤال الأهم والغائب عن أجندة الحركة بشكل واضح بشأن موقفها من إسرائيل في برنامج الحزب الذي ما انفك .آنذاك . يتنقل "كعب داير" بين الجماعة وبين "المثقفين"؟!

والحال أن هذه ليست المرة الأولى التي تختلف فيها قيادات الإخوان الكبيرة وعلانية في وسائل الإعلام حول القضايا والملفات "المفصلية" التي لا زالت موضع محك لاختبار مدى ما بلغته الحركة من نضج سياسي، أو على الأقل تمثل "كمائن" لاصطياد الإخوان من خلالها!

فقبل أزمة "الاعتراف بإسرائيل"، كان أيضا الخلاف محتدما بين الجماعة وعدد من قياداتها الكبيرة إعلاميا فيما يتعلق ببعض ما ورد في برنامج حزبهم السياسي، إذ خرجت أصوات إخوانية بارزة لتستنكر علانية ما قرره البرنامج من استنساخ فكرة "ولاية الفقيه" في التجربة الإيرانية، ونقلها إلى التجربة المصرية حال وصول الإخوان إلى السلطة، ورفضت قيادات أخرى ما فرضته الجماعة من " فلاتر طائفية" أو "عنصرية" فيما يتعلق بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، ومخالفتها لاجتهادات معتبرة لمرجعيات قانونية كبيرة في حجم المستشار طارق البشري والدكتور محمد سليم العوا! وهما أزمتان جديرتان بالتأمل لأن من ورائهما تفاصيل كثيرة، قد تكشف حال تأملهما عن أزمة الإخوان الحقيقية التي تتخفى خلف ضجيج وشوشرة الحملات الأمنية.

ومع ذلك فإن الكلام عن برنامج الإخوان، أخذ أكبر من حجمه، ربما بسبب ثقافة التصيد، التي استقرت في ضمير ونوايا النخب السياسية والفكرية في مصر.

الإخوان تكلموا عن "برنامج" وليس عن "حزب".. الكل يعلم أن تأسيس حزب له جماهيرية أو حتى "جدية" في مصر، هو من قبيل من يطلب لبن العصفور، هناك أكثر من ١٢ حزبا يتنقل وكلاء مؤسسيها، كعب داير على المحاكم، أحدها مثل حزب الوسط، قضى من عمره عشر سنوات بحثا عن "ترخيص"!

حزب العمل وهو حزب شرعي وغير محظور، أغلق بالضبة والمفتاح بقرار "مزاجي" لا قانوني ولا قضائي، وصحيفته حصلت على ١٤ حكم قضائي بعودته، و ما يزال أمام مقرها في باب الخلق، كمين شرطة، ليحمي "مزاج" صاحب القرار وليس أحكام القضاء!

السجال ـ إذن ـ بشأن حزب الإخوان، قد يكون من ترف القول والثرثرة التي أضرت بالجماعة بذات القدر الذي أضيرت به أجندة العمل الوطني في مصر في المرحلة الراهنة.

البرنامج كان محض "رأي" في عدد من الملفات التي ما انفكت تثير لبسا في وعي النخبة السياسية، إما لبسا حقيقيا، بسبب اضطراب الموقف الرسمي للجماعة منها، وإما لبسا مفتعلا يقصد به الشوشرة على الإخوان أو على المشروع السياسي الإسلامي إجمالا.

من الصعوبة أن نقول أن الإخوان قدموا "برنامجا"، في غياب الرغبة في تأسيس حزب، إذ لا تزال هذه الرغبة يكتنفها الغموض في ظل ضبابية الفواصل بين "الجماعة الواقع"" و"الحزب . المفترض" ، ومصير الأول حال تقرر ظهور الثاني.

فما سمي "برنامجا" ..هو محض "رأي" كان بالإمكان أن يطرح من خلال "الدردشة" عبر الصحف والإعلام والفضائيات، وهو ما كان يكفي الإخوان مئونة إنفاق كل هذه الجهود لاستعادة مصداقية الحركة أمام الرأي العام والتي خسرت منها الكثير بسبب ما طرحته من "رؤى" تحت مسمى "برنامج" لحزب افتراضي هي ذاتها لا تريده بسبب أعباء ما تسميه بـ"الشرعية التاريخية " للجماعة.

الإخوان يعتقدون أن الجماعة أقدم من الحزب ومن كل الأحزاب، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى "الشرعية القانونية"، ولعل هذا الاعتقاد هو السبب الأساسي الذي يعزز من نزعة الاستعلاء التنظيمي عند الحركة سواء على الواقع أو على أقرانها من التنظيمات الأخرى.

الكل يعلم أنه لا ولن يوجد حزب للإخوان أو لغيرها من الأحزاب الجادة في ظل الأوضاع السياسية الراهنة، فلم أقدمت الجماعة على الإعلان عن "برنامج" حزبي شغلها واستنفذ طاقاتها وخسرت بسببه ما يحتاج إلى سنوات لاستعادته، وشغل النخبة و"لغبط" أولوياتها بعمد أو بعفوية

اليسار المصري و جماعة الإخوان المسلمين

عندما تلقى حزب التجمع اليساري هزيمة مهينة و مذلة في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر عام ٢٠٠٥، عبرت بعض القيادات اليسارية الكبيرة ، مثل عبد الغفار شكر عن غضبها ، مما آل إليه حال "اليسار" على يد التجمع ، و رئيسه د. رفعت السعيد .

عبد الغفار شكر قال إن السعيد ، أحال التجمع من حزب معارض للنظام ، إلى حزب معارض للإخوان .. و عزا هزيمة القيادي اليساري الكبير خالد محي الدين المهينة على يد مرشح إخواني إلى هذا "العداء" الذي صنعه السعيد و دفع ثمنه خالد محي الدين في أخريات حياته !

على إثر هذه الفضيحة التي جلبها السعيد على الحزب و على التيار اليساري كله خرجت أصوات يسارية ، تنادي بضرورة مراجعة اليسار المصري لمجمل مواقفه و التي تبناها خلال الخمسين عاما الماضية ، فيما تبرأ البعض الآخر من السعيد و من التجمع و اعتبرهما غير معبرين عن اليسار المصري أو عن كامل الطيف المكون له.

المهم أن المحصلة النهائية لكل هذه الجهود التي تصدرت المنصات لإعادة تنظيم اليسار المصري من جديد و اصطفافه خلف قيادات جديدة تكون أكثر شفافية و استقامة من رفعت السعيد ، كانت تتجه نحو مراجعة الموقف من جماعة الإخوان المسلمين ، التي تعمدت "تأديب" اليسار" و إهانته" في الانتخابات الأخيرة ، و كشف حجمه ووزنه الحقيقيين في الشارع المصري ، و التي كانت بحق فضيحة ، جلبت العار على كل من ينتمي لليسار.. و ذلك عقابا لرفعت السعيد الذي أدار معاركه الخاصة . أو معارك بالوكالة عن السلطة . مع الإسلاميين باسم اليسار و "القوى التقدمية" ! .

كانت كل توقعاتنا تتجه نحو تصور "مصالحة اعتذارية" من اليسار للإسلاميين عموما وللإخوان خصوصا، والبحث عن أجندة وطنية مشتركة تجمع بينهما، في إدارة الخلافات مع النظام أو في صوغ رؤية مشتركة للإصلاح السياسي.

كانت هذه.. توقعاتنا فعلا !.. سيما بعد ما سمعناه من العقلاء منهم بشأن ضرورة مثل هذه المصالحة، لإصلاح ما أفسده السعيد وحزبه.

المثير والمدهش بل والمضحك أيضا أن الرؤوس الكبيرة من اليسار المصري التقت يوم الاثنين ١٥/١/٢٠٠٦ في "مركز الدراسات الاشتراكية". في ندوة حول "مستقبل اليسار في مصر" .. شنوا بالطبع هجوما ضاريا على التجمع وتخاذله وفصله ما بين مؤسسة الرئاسة والحكومة لشئ في "نفس السعيد ومصالحه الشخصية".

وتوقعنا أن تكون هذه "لحظة إفاقة" طال انتظارها .. وسيخرج اللقاء بالتوصيات التي توقعها الجميع .. بالدعوة إلى التطهر من "إرث السعيد" المعادي للتيار الإسلامي .. غير أن المفاجأة كانت أكثر من مدوية إذ دعت القيادات المجتمعة وفيها أسماء كبيرة نحترمها.. إلى توحيد قوى اليسار وتشكيل تحالف يساري يضم الماركسيين والشيوعيين والناصريين والقوميين في حزب واحد لمواجهة الصعود المتنامي والسياسي والتنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين .. والتصدي للقوى "اليمينية الرجعية" ! والمقصود بـ" اليمين الرجعي" في الأدبيات الماركسية معروف وثابت .. وهم الإسلاميون والتيار الديني على وجه العموم !

مشكلة اليسار المصري، أنه يتجاهل حقيقة أن الإخوان "جماعة سياسية" تستقي شرعيتها من الإسلام كمرجعية، وهو شرط وجودها وسر جماهيريتها، وهي تمارس دورها السياسي والاجتماعي، ومن يطالبها بالتخلي عن تلك "المرجعية" فهو في واقع الحال

يحرضها على شكل من أشكال "الانتحار السياسي".

مشكلة اليسار المصري أنه يطالب الإخوان بأن يتحولوا إلى "حزب علماني"، مقطوع الصلة عن الحضارة والثقافة والتجربة السياسية الإسلامية، بل ربما يشترط أن يكونوا "يساريين" كي ينالوا الاعتراف بهم!

لا شك في أن برنامج الإخوان الحزبي الذي أعلنوا عنه في ٢٥ أغسطس عام ٢٠٠٧ أثار العديد من الشكوك حول "نضجهم السياسي" أكثر مما تركه من انطباعات متفائلة بشأن ما يقلق الآخرين من صعودهم المتنامي في الآونة الأخيرة.

ما لا يريد اليسار المصري أن يفهمه هو أن جماعة "الإخوان" مثلها مثل "الدولة" الأولى محكومة بـ"المسئولية الدينية"، والثانية تقوم مشروعيتها على "المسئولية السياسية" ولعل أكثر الملفات اختبارا لتلك المسئولية هو طريقة تعاطي الطرفين مع "الملف القبطي"!

الإخوان قد يصيبون أو يخطئون فيما يتعلق بحدود الحقوق السياسية للمرأة أو للأقليات الدينية، وهذا الارتباك والتباين في الرؤى الذي قد تظهر عليه الجماعة عادة في هذين الملفين على وجه التحديد، ربما يكون راجعا إلى تقديرها لـ"الضابط الشرعي" في هذه المسألة، في بيئة سياسية وأمنية معادية لها إلى أبعد الحدود، إذ يبدو طرف داخلها مراعيا للضغوط العلمانية على الجماعة ، فيما يتصدر طرف آخر المشهد باعتباره الرقيب على أي تجاوز لـ"الشريعة" ، على نحو قد يكون "صحيحا" أو على نحو ما يفهمه ويفسره هو أو استنادا إلى رأي فقهي وليد بيئة تاريخية وسياسية مغايرة.

لا يلتمس اليسار المصري العذر للإخوان في هذه المسألة، ولا يحترم خصوصيتها وتمايزها واستقلال أجندتها السياسية، بل يريد منها فقط حذف "الدين" من العقل السياسي للجماعة، لتكون هي واليسار سواء، في واحدة من أكثر المواقف تطرفا في نزعتها

الاقصائية في نفي الآخر وإلغائه وشطبه من على الخريطة السياسية طالما لم يتشح بذات الوشاح اليساري!

كثير من التيارات السياسية المصرية قلقة من الصعود الإخواني، بمن فيهم الإسلاميون من خارج الجماعة، وهم جميعا محقون، إذ بغض النظر عما اعتبره البعض "نزعة انقلابية" في برنامج الجماعة الحزبي المقترح، فإن المخاوف والقلق لم يصدرا عن وجود تلك النزعة، فما أيسر تعديلها بجرة قلم ، سواء "تقية" أو "تصحيحا" لاجتهاد خاطئ وإنما يصدران من "تجارب" حقيقية وخبرات مؤلمة . بعضها بالغة المرارة . خلفها الإخوان لدى "الشركاء" من التيارات الأخرى . بما فيها الإسلاميون . في كل ما جمعهما من عمل نقابي أو حزبي أو اجتماعي أو حقوقي.. هذه هي المشكلة التي يتحمل الإخوان مسئولية تصحيحها.. فالتجربة أصدق أنباء من البرامج الحزبية.

تصحيح ضروري !

قد يستغرب البعض من قولي إن "الإرهاب" و"الفكر التكفيري" لم يخرج من تحت عباءة الإخوان وإنما من تحت عباءة بعض المنتسبين لـ اليسار العربي بما فيه المصري بالتأكيد !

ليس في كلامي أية مفاجأة ، فالمشكلة هي أن الإعلام الرسمي المملوك للدولة ، ما يزال تحت سيطرة "الفلول الماركسية" ، التي تملك كل أدوات إعادة تشكيل وصوغ اتجاهات الرأي العام ، ترفع من تشاء وتذل من تريد ! وهي ظاهرة من أغرب الظواهر في العالم ، إذ لم يعد للماركسيين أي وجود حقيقي على المستوى الرسمي في أي دولة في العالم إلا في مصر وكانت المفاجأة بالنسبة لي أيضا ، أن الماركسيين المصريين يهيمنون أيضا على وسائل الإعلام . خاصة الصحف . في منطقة الخليج العربي ، برغم أن دول الخليج هي الأكثر عرضة لانتقادات الماركسين العرب وتهكمهم وسخريتهم ، باعتبار أن تلك الدول شاركت ومولت الجهاد الأفغاني الذي هزم التجربة الماركسية عسكريا في أفغانستان ، ثم ما تبعه من هزيمة سياسية مدوية بسقوط الاتحاد السوفيتي !

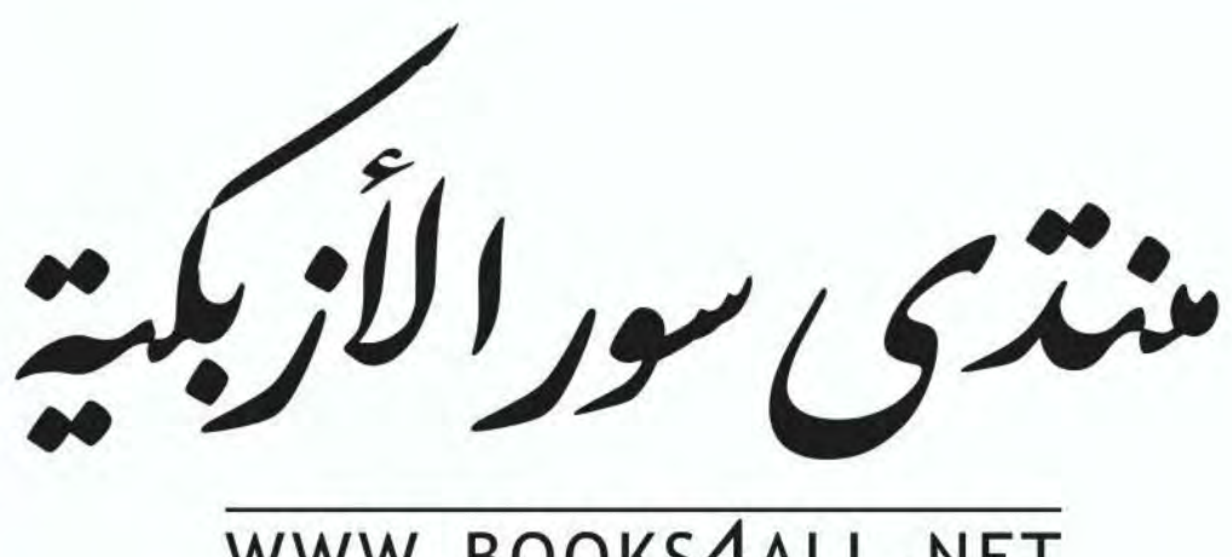
وقد كان لولع الماركسيين المصريين بنظرية "حتمية العنف" و"الثورة" و "العمل السري" في التغيير السياسي والاجتماعي ، أثر كبير وحاسم في منحاهم نحو البحث عما يعتبرونه "التجارب الثورية" ، والجماعات "السياسية السرية" في التاريخ الإسلامي مثل القرامطة والخوارج وغيرهما ، باعتبارها "الجانب المضئ" في تاريخ الأمة والذي جرى تهميشه من قبل الفكر الإسلامي السلفي السني ، الذي يعتمد على "ثقافة الطاعة" بحسب زعمهم والعمل على إبرازها وإعادة الاعتبار لها ، فشاركوا بلا وعي منهم في إضفاء الشرعية

على "الإرهاب السياسي" والذي يمثله القرامطة في التراث الصراعي الإسلامي، والذي كان شعارهم قول زعيمهم "سليمان القرمطي":

أنــا بــالله .. وبــالله أنــا يخلــق الخلــق وأفنــيهم أنــا!

فيما أعادوا إحياء "الفكر التكفيري" بتمجيدهم للخوارج، حيث استقت بعض التيارات في مصر مثل "جماعة المسلمين" والمعروفة إعلاميا باسم "التكفير والهجرة" بعض أصولهم في التصنيف الديني للمسلمين ما بين مسلم وكافر. والتصفية الجسدية لخصومها من المسلمين أيضا. فضلا عن إحياء فكرة "دار الهجرة" مجددا على يد زعيمها شكري أحمد مصطفى، وهي ذات الفكرة التي أحياها من قبل القرامطة في الكوفة عام ٢٧٧ هـ على يد مؤسسها حمدان القرمطي. ولذا لم تكن مصادفة أن تظهر "الجماعات التكفيرية" متزامنة مع علو كعب اليسار وقوة نفوذه في المجتمع والدولة منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي.

هذا الكلام قد يصدم البعض، ويراه تحليلا مخالفا لما هو سائد ومستقر في وعي النخبة التي ترى في جماعة الإخوان المسلمين الحضانة التي احتضنت مدرسة العنف الديني في مصر. والحال أن اليسار المصري، يتحمل الجزء الأكبر من عملية إعادة إحياء المذاهب العنفية والتكفيرية على أسس دينية، حين ذهب، تحت ضغط الأيدولوجيا الماركسية التي تمجد العمل السري وفكرة الخروج بالعنف والسلاح ، إلى إضفاء الشرعية على جماعات العنف والإرهاب والتكفير الديني والسياسي في التاريخ الإسلامي، والحديث عنها بخشوع وتبتل شديدين!


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET